بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية امر من لديه وكل شيء يعود اليه الحمد لله على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والهم الينا حقائق الشكر ودقائقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد

تتمة الكوشي
المتعلقة بالصغرى المهملة
سنة ٢

محمد جهات العدالة وخاتم قضى الرسالة وعلى آله الواصلين

قوله محدد جهات آه

والآية بمعنى العلامة والامارة ... الاستواء والتوسط بين الافراط والتفريط ... الذي يحدد الجهات ...

قوله محمد آه ... مولوى محمد معين القضاة

قوله ... محدد جهات آه

واصحابه الكاملين وبعد فيقول العبد المعتصم بلطفه الابدي

حبيب معين الدين الميبذي اصلح الله حالهما ونور بالهما لما رأيت كمال

عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى

اقسام الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقائق الاشياء بصيرا ومن يؤت الحكمة

فقد اوذع خير الكتب اقتسمت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا عن اجمالها

وتفصيلها آخذا الجامع جمع كتب من العلماء وجم غفير من الحكماء

انار الله تعالى جلالهم وخلد ظلالهم وقد سمت في ايام التحصيل على

الكبرى كتبها ارقاما كثيرة تعين للناظرين فيه تبصرة ومنه الجل اية

للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين

مفضل بن عمر الابهري قدس سره فالتمس مني بعض

المترددين الى المشتغلين بقراءتي الدى ان اجعل لهم من الارقام

المتعلقة بها تعرضا وابين ما يليق بكل بحث منها تعديلا وجرحا

وقد كنت معتلا بتراكم العوائق وافواج همومها وتلاطم العلائق

وامواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس وقمت على

ما وافق مسئولهم وطابق مامولهم والمرجو من الطالبين لطرق الرشاد

والناسبين لرجى السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا

عن التعرض للاعتراض بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان كثير السهو

والنسيان على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اول

ما صنفته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة لفتح ابواب الهداية

وعليه التوكل في البداية والنهاية اعلم ان الحكماء قسموا احوال

اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية

وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا او لا

فالعلم باحوال الاول من حيث انه يؤدي الى صلاح المعاش

والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية

وكل منهما على ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص معين بانفراده

ليتحلى بالفضائل و يتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب

الاخلاق واما علم مصالح جماعة متشاركة في المنزل

كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم

مصالح جماعة مشتركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية واما الطرية ولا

اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله و

وهو العلم الالهي ويسمى بالعلم الاعلى والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة

وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر

الى المادة في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي

والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان

وهو العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وقد جعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة

اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها لكن لا على و

الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة ويسمى العلم باحوال الاول

الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى واختلفوا في ان المنطق

من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي

العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الاعيان

في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه

حواشي للمولوي عبد الحق الخيرآبادي

الاعم المعقولات الثانية التي ليس وجودها الا ذهنيا واختيارنا واما من جعلها

بإزاء كونه وهو المشهور فيما بينهم فلم نعرف منها الا موضوعة وهو المعقولات

الثانية ليس من اعيان الموجودات المأخوذة في تعريفها وقد يقال

تعليل هل لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها الا انها غير موجودة

في الخارج على ما نبه المحققون واختيس بان الامور العامة

هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا

الوجود زائد والممكن وقع قولنا الممكن موجود وجود زائد والمصنف تبعهما

على الثلثة اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبعي

والثالث في الالهي بالمعنى الاعم ولهذا احتاج الى الطبعي فلا بد عنه

وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة

كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في علم الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها

لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل

وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر

ومخترعا للوهم فلا نسلم ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت

على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان

وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط وتكون الحركة عليها سريعة
وهي المنطقة وان يفرض عن جنبيها دوائر صغار موازية لها وتكون الحركة
عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءًا متفاوتًا فما هو اقرب الى القطب يكون
ابطأ مما هو اقرب من المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها
امور موهومة متخيلة تخيلًا صحيحًا مطابقًا لما في نفس الامر كما تشهد به الفطرة
السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا
في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا نسلم ان الابتناء عليها يصلح علة
للاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطوء والجهة على النحو
المشهور والمرصود بالآلات الرصدية وينكشف بها احكام الافلاك والارض
وانها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في عظمة مبدعها
فالاذعان بكون هذا باطلا لا دعوى كون الشيء موجودا في نفس الامر مع انه موجود في نفس الامر هو

16

وحاصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر

مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة

في حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء

فرضها اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل

موجود في الخارج موجود في نفس الامر بلا عكس كلي ومن

الذهن مزوجة لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة

فتكون موجودًا في الذهن لا في نفس الامر ومثلها تسمى ذهنيا وضعيا

والزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها تسمى ذهنيا حقيقيا ولما سبحت

على كتب البيان على القسم الاول لكونه مشهورا وصار كان لم يكن شيئا

مذكورا اقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا في التراكيب

عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

## القسم الثاني في الطبيعيات قيل اي في مباحث الاجسام

الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة

الطبيعية ولعلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية هي بعينها

١٩

مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها فالمآل واحد

فما وجه اولوية ما ذكرت اقول لا نسلم ان المآل واحد بان موضوع الحكمة

الطبيعية هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث

الاجسام الطبيعية مطلقا هي مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة

وايضا لا تعلق الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه فالاتحاد مقصود

المصنف بيان ان القسم الثاني في الحكمة الطبيعية فلذا اختار كلاما مقصوده على تكلف

فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه وايضا يحتمل الالهيات

فيما ياتي من قوله والقسم الثالث في الالهيات على مباحث الحكمة الالهية

فتحمل على الطبيعيات التي هي نظيرها على ما ذكرنا واولى لتطابق الطرفين

وذكر فيه ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث اقول

نقول لا يتم ان ارادوا بالقابل القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على

شيء من افراد المعرف اصلا لان القابل بالذات للانقسام في الجهات الثلث

٢١

منحصر في الجسم التعليمي اي الكم القائم بالجسم الساري فيه
في الجهات الثلث وقد صرح ابن الكمال ان ارادوا القابل في الجملة
يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب
على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات والعنصريات
والبحث اما عن احوال عامة لهما او خاصة باحدهما

الفن الأول فيما يعم الأجسام أي الطبيعية وهي المتبادر عند الإطلاق
إلى الفهم والكثرة على أن إطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي بالاشتراك
اللفظي وقد يقال الجسم هو القابل للأبعاد الثلاثة فإن كان جوهرا
فطبيعي وإن كان عرضا فتعليمي وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في
إبطال الجزء الذي لا يتجزى ويقال له الجوهر الفرد أيضا وتوجيه مذهب

لا يقبل القسمة قطعاً الا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً والقسمة

الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئياً والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كلياً

ما نقلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا المراد لا يتصور

شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في الباب ان يكون المفروض

على ما قلت المراد من قولهم انه لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل

لا يجوز القسمة فيه اصلاً الا انه لا يقدر على تعقل قسمته فلا تسلم انه

الوضع فاخذ جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا عن تلاقي

الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متلاحقة

تداخل الجواهر اي دخول بعضها في حيز بعض آخر بحيث يتحدان

في الوضع والحجم محال بالبداهة وايضا فلا يكون وسط وطرف

٢٥

وقد فرضنا الوسط والطرف حداً خلف بيت كونه مانعاً من تلاقي ما يليه

يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم لا يقال اخذ

يستلزم ان يكون له نهايات وهي ذات يكون لشيء واحد غير منقسم في ذاته

نهايات هي اعراض حالات فيه لانا نقول كانت النهايتان حالتين في محل

واحد بحسب الاشارة فتكون الاشارة الى احديهما عين الاشارة الى الاخرى

فيلزم تلاقي الطرفين وان كانتا حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم

الانقسام ولو وهماً اذ يمكن حينئذ ان يتوهم فيه شيء دون شيء كما يتصل بالملل

ولانا لو فرضنا جزءاً على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحداً منهما فقط او كلا

او من كل واحد منهما شيئاً او واحداً منهما وبعضاً من الآخر والاول محال لانه لم يكن على الملتقى

٢٧

...لعدم التقسيم الى جزئين بل لحد الاقسام الآخر وعدم الانقسام او لقيام

...على الحقيقي والكل اما على الملتقى واحد الجزئين لا محالة سعي

...ن يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب

الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم

...لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالي باطل لما فصل فكذا

المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء في نفسه اذ ليس لنا ان نقول

لو امكن وجود الجزء في نفسه لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما الا

بتقدير ... الانحصار في ... فعلى هذا ينبغي ان يقال وصول ...

...ين وابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى اقول يمكن اثبات الدليلين

على بطلان وجود الجزء في نفسه بان يفرض الجزء بين الجسمين او على ملتقاهما

...لا يخفى على ذوي الافهام **فصل في اثبات الهيولى**

ولا حاجة لنا الى اثبات الصورة الجسمية لانها الجوهر الممتد في الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين احدهما يحل في الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانه يتصور له من حيث هو نوع من انواع الجسم جزء آخر

حال الامر الصورة الجسمية في الهيولى ويسمى صورة نوعية وشخصية ايضا وقد
يقال الحلول اختصاص شيء بشيء بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلثة وجوه الاول انه لا يصدق على
حلول الاعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة

العقلية الى الذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضها ان العقل

يميز كلا منهما عن صاحبه بل لا اتحاد في الاشارة العقلية اصلا بخلاف

الاشارة الحسية فانها تنتهي الى الحال والمحل الحسيين معا التابع نعم لا يصدق

على حلول الاطراف في محالها كحلول النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في

الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف [illegible] يلزم منه

ان تكون الاطراف متداخلة عند تلاقيها لا بعضها في بعض ليس كذلك ويمكن

ان يجاب عن الثاني بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة

الى الخط الذي هو طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة

البته قد تكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى

نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فترسم

خطا ينطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد تكون امتدادا

سطحيا ينطبق الخط الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان

خطا خرج من المشير ورسم سطحا ينطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين

الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس

وكذا الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فتكون

الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد تكون امتدادا

سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا

وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد تكون امتدادا جسميا ينطبق طرفه

الذي هو سطح على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة

حتى او كنا الاشارة الى الجسم امّا امتداد خطي متصل نقطة منا وامتداد
سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم وامتداد جسمي ينطبق
السطح الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه وينطبق في اقطار الثلث
بحيث ينطبق كل قطعة منه على قطعة من الجسم المشار اليه انطباقا
هيئة والحال ان تعلق الاشارة قصدا وتبعا على قياس ما عرفت ثم انك
اذا فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في
الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد
خط موهوم آخذ من المشير منتهيا الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف
ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول
الحلول بل لا بد له من الاختصاص وهو منتف في الاطراف المتداخلة
اذ المراد بالاختصاص المذكور هنا ان لا يمكن تحقق هذا الشيء

بينه نظرا الدائم بدون ذلك كما في الجسم بالنسبة الى موضوعه

وقيل معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد

الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول

العلوم في المجردات وقيل فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال مختص في

الصورة والعرض والمحل والمادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان

حلولا عندهم بل صرح بعضهم بنفيه مع ان هذا التعريف صادق عليه اذا كان المكان

هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما اذا كان المكان السطح الباطن من الجسم

الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة

الى السطح وبالعكس والاشارة الى السطح اشارة الى السطح الذي هو مكانه

لانطباقه عليه وبالعكس فتكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان

اشارة الى الآخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف في الالهيات

حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق

ے حلول الاطراف فی محالها وان النقطة مثلا غیر ساریة فی الخط وایضا

الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة فی محالها ولیست ساریة فیها

اذ لا یمکن ان یقال فی کل جزء من الاب جزء من الابوة وقد یقال الحلول

هو الاختصاص الناعت ای التعلق الخاص الذی یصیر به احد المتعلقین

نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول اعنی النعت حالا والثانی اعنی المنعوت

محلا کالتعلق بین البیاض والجسم المقتضی لکون البیاض نعتا وکون الجسم منعوتا

به بان یقال جسم ابیض وتحریر هذا ما قیل من ان الحلول اختصاص احد الشیئین

بالآخر بحیث یکون الاول نعتا والثانی منعوتا وان لم تکن ماهیة ذلک

الاختصاص معلومة کما فی اختصاص البیاض بالجسم لا الجسم بالمکان

اقول هو باعث لان بين الفلك والكوكب والجسم ومكانه تعلقا خاصا ليس

لا يقال ذلك للكوكب وجسم متمكن كما ان بين المكان والجسم تعلقا خاصا ليس

لا يقال انه حتى ايضا مع ان الكوكب مرتسم في الفلك والمكان في الجسم

والتعليل ايضا اذا احل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم

٣٦

يتقوم لا انه حلول شيء في شيء بحيث يكون مجرد التعلق الناعت كما ستعرفه ويسمى المحل هيولى اولى و

المادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذي يتركب منه جسم

آخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة

الجسمية فان قلت انهم عدّوا مباحث الهيولى والصورة من الالهي

فلم ذكرها المصنف ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسلك

بالآخرة التنزل الى المقاصد فان المقصود الاهم تحقيق الجسم ثم اثبات المادة والصورة ثم

للعلم الاول وتقديم الطبيعي على الالهي امر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي
المتألف عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع
وتوضيحها واما تقديم ابطال الجزء الذي لا يتجزى عليها فلتوقفها عليه وذكر
صاحب المحاكمات لتوجيه ايراد تلك المباحث من الالهي ان الاحوال المذكورة فيها
لا تحتاج الى المادة في التعقل والوجود فان البحث ههنا اما عن وجود الهيولى
والصورة او عن تلازمهما او تشخصهما ولكل من ذلك غني عن المادة اقول
هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاحوال
في الوجودين الى المادة والظاهر من عبارة القوم انه علم باحوال

اشياء لا تفتقر تلك الاشياء في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة ثم

حينئذ ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا تفتقر فيهما اليها ولا في ان الصورة

لا تفتقر اليها في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي

فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الحدوث

والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل دون الوجود

لئلا يلزم الدور ثم حاصله ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك

مثل الماء واما ان يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحكماء

اجزاؤه احسانا لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري ان هو جوهر يقبل

القسمة الا في جهة واحدة والسطح الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في

جهتين واستحال وجودهما مثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المصنف واما كانت

٤٠

اجيب اما نقل الكلام الى ما لا يتناهى ان ينتهي الجسم الا منفصل فيه بالفعل
والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان
يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف
لما مر من انه من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم
يمكن ان تخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد
انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك

على انا لو قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى متناهية مع ان وجود

ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تاثير القدرة

لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوز بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن

وصولها الى مرتبة اخرى فوقها كما في آحاد الاعداد فانها لا تنتهي الى حد لا يمكن

الزيادة عليه فههنا ايضا اذا لزم من هذا الدليل ان تشتمل الاجسام القابلة

للانفكاك وجب ان يكون بعضها متصلا لا محالة فالمراد انه ينتهي الى

اجسام لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان تكون هذه الاجسام المتصلة

التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكذا لا وقوع

والذي نقل عن ذيمقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك

وانما كانت قابلة للقسمة الوهمية ولا دليل لاثبات الجزء من شيء

هذا الكلام ورد ... حال القتاد قبل الظهور استقر الانفكاك بعض من المتن

القول ليس له وجه ظاهر فلذلك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور وجود الهيولى في

الاجسام القابلة للانفكاك ان الاجسام متصلة فان ثبت ان هذه الاجسام المتصلة

قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصل واحد

ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها الا ان ذلك للمتصل

المناسب الاقتصار على قوله مدلت الجسم المتصل قابل للانفصال ويلزم من

الانفصال بالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو التسلسل او الجسم

التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول والثاني

لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة لان الاتصال

لازم بمقدار والصورة ... اداورد الاتصال انعدمت هويتها وحدث

هويتان اخريان والتبايل وما يلزمه مع وجوده مع المقبول لداكا

المقبول وجوديا او عدم ملكة والاتصال كذلك الا ان المراد

اما حدوث هوية او عدم الاتصال عما من شانه هو متغير

ان يكون القابل مبنيا احق وهو المعنى من المبنى

ولا يخفى عليك انه لا اشعار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل لجوهر

والتقرير الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الواحد المتصل

في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم الى الجسمين اعداما

للجسم بالكلية وايجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم

المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا واذا طرأ عليه الانفصال

وحصل هناك جسمان كل واحد منهما ذراع فحينئذ لا يكون ذلك

المتصل الواحد الذي كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة

ولم يكن هذان الجسمان موجودين فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل

لا متصلا في حد ذاته بل عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان

آخران من كتم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين

المتصلين والا لزم ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون

التفريق اعداما بالكلية ايضا ويكون ذلك الباقي بعينه موجوداً في

القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الواحد

متصلا واحدا ومع المنفصلين منفصلا متعددا او كل من ذلك المتعدد متصل

واحد ولا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا

منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في حد ذاته

فيكون واحداً بوحدته ومتعدداً بتعدده ومتصلاً مع كونه متصلاً
واحداً ومنفصلاً مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض وإذا كان ذلك
الشيء مع المتصل الواحد متصلاً واحداً ومع المتعدد منفصلاً متعدداً
كان المتصل الواحد والمتعدد مختصاً به ناعتاً له فيكون محلاً للمتصل الواحد
حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال فيكون جوهراً قطعاً فهذا الجوهر الذي هو
محل للجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الأولى وذلك الجوهر المتصل يسمى
صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما أقول فيه بحث إذ لا بد لبيان
حلول الصورة الجسمية في الهيولى من إثبات أن الصورة نفسها نعت للهيولى
كما أن البياض نعت للجسم والحجة ما ذكره من أن الصورة واسطة لاتصاف
الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم أن يكون الجسم
حالاً في العرض القائم به لأن الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز

ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض في شيء يقتضي ان يكون الاول نعتا

للثاني وحلول الجوهر في شيء يقتضي ان يكون جميع النعوت التابعة للاول بالذات نعتا

للثاني بالعرض والحكم ليس بواسطة الاتصاف العرضي مع نحو [illegible] الاجتماعي

لشاعت يشمل القسمين واما ما ذكرنا فهو مذهب المشائين كالشيخ [illegible]

ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون كالافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجسم

الواحد المتصل في حد ذاته قائم بذاته غير حال في شيء آخر كونه متميزا بذاته هو

الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا

لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه في الحالتين في حد ذاته وهو جوهر

وذاته يسمى جسماً ومن حيث قبوله للصورة النوعية التي الانواع الجسمية يسمى هيولى

وإذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام

كلها مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية

اما ان يكون بذاتها محتاجة عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستحال حلولها في

المحل المستلزم لافتقارها اليه لان الغني بذاته عن الشيء استحال حلوله فيه فتعين انه

لا تحتاج الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتي الافتقار الذاتي

لاحتمال ان لا يكون الشيء غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل لامر

كل منهما لازم له لعلة خارجة قال شارح المواقف لا واسطة بين المحتاج والغني

لذاتيهما لان الشيء اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل او لا فان لم يكن محتاجا

اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته اذ لا معنى للغني الذاتي سوى عدم

الحاجة اقول فيه نظر لانه ان اراد من المستغني عن المحل في حد ذاته

ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز

ان لا يكون الشيء علة للاحتياج ولا للعدم وان اراد بها ان لا يكون ذاته علة

للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه او لا فلا نسلم

استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون

غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم

موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل

ان تكون جنسا او عرضا عاما وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها او لوازمها

واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسم اذا اخذ البتة

اخرى كان ذلك لاجل ان هو حارة وتلك باردة او هي مطبعة

فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسم من

خارج فان الجسم امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا امر موجود

آخر وقد انضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة الجسمية المتازعة ان

الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه امر مبهم لا وجود له في الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية

ويكون هو بعينها مثلا وثانيا ان احتاج بيانها الى الفصول كانت الجسمية قد تعينت ولذلك

لجواز ان يكون جميع العلائق المشتركة في الحاجة الى الطبيعة العلائقية لكنها

في الحقيقة الى الجسمية المطلقة في الحاجة الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلوبا

خصوصا ما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المختلفة الحقائق واختصاص

الحاجة بين الجسمية وتلك الامور الخارجة عنها المصاحبة لها بحسب الخارج ممنوع

من دليل قد ثبت ان الطبيعة نوعية وكذلك الاسلوب يجوز ان يكون

في الحاجة الى المادة واما يكون كذلك لو كانت حاجتها الى المادة لذاتها

وهو ممنوع لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية

بالتشخص كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة

باختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية بحسب

التشخصات وبما عرفنا ما علم ان الصورة في الحاجة الى المادة ليست محتملة

وتلك الحيثية هي الجسمية وانما هي الطبيعة الجسمية وحدها ما لم يكن لها مدد

في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى المادة امراً لا يعرضها الا لذاتها فتأمل

فصل في ان الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى لا يخفى عليك ان هذا المقصد و

الفصل السابق متحدان في المآل لانها لو وجدت منها لاحتاجت في حلولها في الهيولى اما ان يكون

او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اي الابعاد والخلو عن نهاية كلها



قوله كلها اي مطلقا سواء كانت مجردة عن المادة على تقدير وجودها او مقارنة لها لاجل ما قال المستند

متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدأ واحد امتدادات الى غير النهاية

له قوله والا لامكن اه اعلم ...

ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية

لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هف اعترض عليه

الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه

غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون

هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه

الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا

كالعدد يقبل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير

المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان ثبت وجود

الانفراج بعد الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما واستحالة

بيانه محال وفيه بحث لان المحال انما تلزم من فرض بين متناقضين كفرض وجود زيد

وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما

وان الخط الواصل بينهما اما يصل بين اسقطين مباعدين بقدر يمكن ان تثبت النقطتين

كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين الاخرين وذلك الخط الواصل بينهما وقيل توضيح

هذه للمقدمة حق الايضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا تمهيد مقدمات

الاولى ان الخطين الممتدين من مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض

بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد مترائدة بقدر واحد مثلا الواصل

مبدأ واحد مثل نقطة آ خطان مستقيمان غير متناهيين لا مكان ان نفرض

على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا

بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آ ب آ ج حتى يكون

آ ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع

وان نفرض عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي

ة بحيث يكون بعدا هما عن ب ج كبعدي ب ج عن آ ويكون





كل من ضلعي ا ب ا ج ه دراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي ج ه بخط ج ه لكان كل

ضلع من مثلث ا ج ه دراعين وان نفرض عليهما نقطتين أخريين على الوجه

المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل ضلع من اضلاع

مثلث ا و ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س

ونصل بينهما بخطوط ح ط ي ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير

النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني ج ه البعد الاول

و و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثابتة انا

كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع

مثلا البعد الاول اعني ج ه مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة ذراع

والبعد الثاني اعني و ز مشتمل على ج ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل

بعد من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فهناك

زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل التي

٥٩

ان كل واحدة من تلك الزيادات الغير المتناهية بينهما موجود في سطح احد

الابعاد المتساوية متساوية ولو وجد فوق تلك الابعاد بعد يلزم ان يوجد

وراء الابعاد بعد هو احد الابعاد ويلزم منه انتهاء الخطين على تقدير

عدم تناهيهما وانه محال مثلاً الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني

موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني

المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما مع زيادته بالضرورة وكذا الزيادات

الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى لا نهاية له

واذا تمهدت المقدمات فنقول ان مثلث الخطان الخارجان من نقطة

واحدة الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة بقدر

واحد فبحكم المقدمة الاولى توجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم

الثانية وبحكم الثالثة توجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد

والمعنى المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الحدين

بعد واحد غير متناه محصورا بين حاصرين فثبت ادعيناه من الملازمة وان فرع

المنع المذكور ففيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد مشتمل

على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات الغير

المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على

كل واحد حكما على الكل المجموعي فان كل واحد من افراد الانسان يشبعه هذا الرغيف ولا يشبعه هذا

القدر والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد كان

مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا موجودا ووجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث

٦١

لا بمعنى ان ازدياداً بالغاً الى غير المتناهي مسلم ان كل مرتبة متناهية فوقه بعد

لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية وحدها زائداً بمرتبة الجميع

متناهيا او غير متناه بل لا نسلم ان كل متفرع في بعد الثاني الزيادات

وتساوي الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه ح

كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة لان الزيادات مقدارية

وكلما ازداد عدد المقدار وازداد الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير

متناه بالضرورة وقد يقال لو ابطل على سبيل التناقص لا نقضي اذ ربما يكون البعد المشتمل

على الازديادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه كما اذا فرض خط ذراع ثم زيد

على البعد الاصل بنصفه ثم نصف النصف وزيد على البعد الاصل حتى يكون ذلك لا

ثم نصف نصف النصف ويزيد على البعد الاول فيصير ثانيا وهكذا لم يكن

يبلغ الى غير النهاية لان الخط بالقسمة الى ما لا يتناهى مع ذلك لا يكون البعد المشتمل

على جميع تلك الزيادات تشتبه اولحل امل نقص منه فلما دا كان التزائد على سبيل

التساوي او التزايد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لكن للتمثيل وحوق الزايد

على حصول المطلوب من اعتبار المثل على حصوله من الزائد بطريق الاولى ويرد

العكس فيه بحث لان الخصم انكار قابلية القسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع

الاقسام الى الفعل محال اذ لو فرض خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك

الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت

الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون ما لا يتناهى محصورا بين

حاصرين واظهر بما ان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها حد

واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد

الواحد بالمحدود او الحدين او الكثير بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح فان الحدود

شتق بالاحاطة للمقدار الذي هو في الحقيقة ليس الا الجسم التعليمي او السطح اذ اطراف الخطوط لا يتصور احاطتها

٦٣

اعني النقطة المتصوّر احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة
التامة لتخرج الزاوية فانها على الاصح هيأة او كمية عارضة للمقدار من
حيث انه محاط بحد او حدود والا فالاحاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا
سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلث
كانت الهيأة الحاصلة بسبب هذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر منها خطان ملاقيان على
نقطة منه كانت الهيأة الحاصلة بسبب هذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر بينهم فيلزم منه

ان لايكون لمحيط الكرة وامثاله شكل والا نسب ان يقال الشكل

هو الهيأة الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان احاطة المقدار

او احاطة بالمقدار ليشمل ذلك بل محيط الدائرة وامثاله ايضا وقد يقال

انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات لم يثبت

ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو توصل للاتناهي من جهة الطول فقط

لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان متزايدين الى

غير النهاية ضرورة توقف انفراجهما كذلك على الاتساع والعرض اقول لاحاجة لنا الى

اثبات تشكلها وانها اذا كانت متناهية ولو من جهة لكانت لها هيأة مخصوصة

ذلك الشاخص فننقل الكلام الى تلك الهيأة بذلك الشيء و [illegible]

للجسمية اي للصورة الجسمية لذاتها من حيث هي فهو محال والا لكانت

الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب لازم للجسمية فـ

هو ايضا محال لما مر او لسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن

زواله اي العارض او الشكل فامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر

فتكون قابلة للانفصال فان قيل لانسلم ان تبدل الشكل انما يكون

بالانفصال فان الامر المتصل المذ ورا ذا الغب يتعبر شكله من غير

فصل واجيب عنه بانه ان لم يكن هنالك انفصال فلابد من انفعال وهو

من لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان فى الجسم فعلاً وانفعالاً

ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلاً ومنفعلاً ففى الجسم امر ان يفعل

باحدهما وينفعل بالاخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية

للصورة وهذا منقوض اما اجمالاً فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان

وتنفعل عما فوقها من المبادى العالية مع انها غير مادية واما تفصيلاً فلجواز ان يكون

للفعل والانفعال لواحد امر جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة للنا

ولما كان في هذه الاحتمالات ظاهرا ما ذكره المصنف بادنى تامل لم يتعرض له

فان قلت يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فبزواله

تزول الصورة ايضا فلا تبقى متشكلة بشكل آخر قلت المباين ان كان مجردا

فابدي ولا استحالة ان يكون علة للصورة على ما قرروه في بحث اثبات العقل

نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل لتشخص الصورة الا انهم

لا يقال الشكل علة للتشخص كما ذهب اليه بعضهم وسياتي الكلام فيه

وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لا يبطله الا مخصص

٦٩

فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص لما هو

الجسمية او لازمها او عارضها وكانه مبنى على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى

العنصرية والصورة والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال

واما على ما نقله الامام ما قاموا دليلا على الفاعل المذكورة على انهم متى تنزلوا

فى تلك القاعدة يسندون الافعال الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر

الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل فصل وان الهيولى لا تتجرد

عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اى قابلة

للاشارة الحسية او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين ولا سبيل

الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها حينئذ اما ان تنقسم

او لا لا سبيل الى الثانى لان كل ماله وضع فهو منقسم اى قابل للانقسام

على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد المبادرة من

عبارته وهو ان كل شئ له وضع قابل للانقسام سواء كان جوهرا

او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر فى نفى الجزء يدل على

ان كل جوهر ذى وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض

ذى وضع ايضا كذلك اذ لا امتناع فى تداخل النقاط وطعامها ان كل جوهر

له وضع فهو قابل للانقسام وحينئذ لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد

يستدل عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه

وتارة بانها جزء الجسم الذى هو جوهر وهذا مردود لان الهيأة المجموعة

جزء للسرير معا انها عرض ولا نسلم الاول لانها حينئذ اما ان تنقسم

في جهة واحدة لا فقط فتكون خطا جوهريا او في جهتين فقط فتكون سطحا

جوهريا او في ثلث جهات فتكون جسما اقول لا يخلو الكلام في هذا المقام

عن اضطراب ما ولا نسمعه وان السؤال الثاني من الترديد لان الاول هو عديم

الوضع مطلقا فان اراد بالشق الاول ذات الوضع في الجملة فلا نسلم

ان كل ما له وضع في الجملة فهو منقسم في الجهات الثلث لحصر في الجسم فيراد

ذات الوضع بالذات مع عدم مساعدة اللفظ بل الترديد بينهما حاصرا وجوابنا

حمل الجسم ههنا على الصورة الجسمية مبني على انها الجسم في بادي النظر كما صرح شارح

المواقف في هذا المقام عليها وهو غيره لانه لما تبين انها لو كانت جسما لكانت

مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منهما باطل اما انه لا يجوز ان تكون خطا فلان

وجود الخط على سبيل الاستقلال اي الموجود مطلقا الا نه اذا انتهى اليه طرفا

السطح بقيد هما الذي هم بالمستقيم الاضلاع اقول حمل التقييد مضر لنا لانه

لا يتم المطلوب الا بابطال الخط الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما او غيره وهذا

مخصوص بابطال المستقيم منه على انه يكفي حينئذ في ذلك استقامة ضلع

من كل منهما ولا حاجة الى استقامة جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما

اولا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل

خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف قيل ان

اراد ان كل خطين فيهما اعظم من احدهما في جهة الطول فسلم لكن الكلام ليس

فی اجتماعها فی الطول بل فی العرض وان اراد فی جهة العرض فهو خ

اذ لا عظم للخط فی تلک الجهة وتوضیح امتناع التداخل بما هو فی

المقادیر من حیث هی مقادیر ان ما لا مقدار له اصلا لا یمتنع التداخل

فیه بوجه من الوجوه وما له مقدار فی جهة واحدة فقط امتنع التداخل

فیه من تلک الجهة فقط وما له مقدار فی جهتین فقط امتنع التداخل فیه

من تینک الجهتین فقط دون الجهة الثالثة وما له مقدار فی الجهات الثلث

امتنع التداخل فیه بالکلیة بما نقلت فعلی ما ذکرت لا یمتنع التداخل فی

الاجزاء التی لا تتجزی اذ لا مقدار لها اصلا فبطل الحکم بامتناع التداخل فیها الا هو

علی تقدیر ترکب الجسم منها ادعی هذا النقیر لو تداخلت لم یحصل من انضمام

البعض بالبعض مقدار فی جهة مطلقا فضلا عن مقدار فی الجهات الثلث انتهی

کلامه اقول الذی فرض الخط الجوهری بین خطین جوهریین بل بین جسمین [illegible] التداخل

هناك محال كما صرح به شارح المواقف حيث قال البيان استحالة التداخل
بين الاجزاء التي لا تتجزى ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان
يتداخل في مثله بحيث يصير حجمهما كحجم واحد منهما وقد ظهر مما مر ان قوله
الحكم بامتناع التداخل انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود لان تداخل
تلك الاجزاء محال في نفسها سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال ان
البداهة تحكم بان تداخل الجواهر محال مطلقا واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض
فلا يحسن قوله امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير نعم امتناع
التداخل في المقادير انما هو من حيث مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان
الناظر يعتبر بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المتوسط المستقر
بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن التداخل سببا لطول من احدهما والا لم يكن
المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط هذا قول فساد

ظاهر لأن الناظر معترف بأن كل خطين مجموعهما أعظم من الواحد إذا كانا

متلاقيين في الطول وأما إذا كانا متلاقيين في العرض فلا ولأجاز أن يحصل

وإلا لانقسم الخط في جهتين لأن ما يلاقي منه أحدهما غير ما يلاقي الآخر

وهو محال وأما أنه لا يجوز أن تكون سطحا فلأنها لو كانت سطحا لذاته انتهى

إليه طولا لحسن فإما أن يحصل بلا تعين أو بالتعين وكل واحد منهما باطل على ما مر

أنه لا يجوز أن تكون جسما فلأنها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة

لما مر وأما أنه لا سبيل إلى الثاني فلأنها إذا كانت غير ذات وضع فإذا اقترنت

بها الصورة الجسمية وصارت حينئذ ذات وضع بالضرورة فإما أن لا تحصل

في حيز أصلا أو تحصل في جميع الأحياز أو تحصل في بعض الأحياز دون بعض

قيل عليه يجوز أن لا يقارنها الصورة أبدا وأجيب بأنها بالنظر إلى

ذاتها إن لم تقبل الصورة لم تكن هيولى بل من المفارقات وإن قبلتها

ولحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن بالذات لا يلزم منه المحال لكن يرد عليه

الصورة لها مستلزم للمحال لان الممتنع بالغير يجوز ان يستلزم ممتنعا بالذات كما

ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول

الممتنع بالغير يستلزم ممتنعا بالذات من حيث هو ممتنع وان استلزام عدم

العقل الاول عدم الواجب من حيث ان وجود العقل لازم وعدمه ممتنع

لوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة

فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان

الهيولى الموجودة اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع

وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه محال تدبر كما عرفت ايضا ان الكلام

الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى

الآن او كانت فى اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول ى والثانى

محال اما بالبداهة واما الثالث ايضا محال لان حصولها فى كل واحد من الاجسام

ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية

وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لا معينا فلو

حصلت فى بعض الاحياز دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما

سيذكره واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا طلبنا الكلام فى نسبتها الى جميع

اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولأن نقول

يجوز ان يعرض للهيولى صورة اخرى وحالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء

المكان الكلي وايضا فان تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في

التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يقال ان الهيولى اذا حصلت في بعض

الاحياز فلا بد ان يتخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك

الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع

الاجزاء على السوية فتخصص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها

اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى

المقارنة للصورة المتصلة متصلة فتكون اجزاؤها مفروضة

لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز ان تكون هناك

حالة تخصص الهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا النقل بان يقال

---

اقول لا يبعد كل البعد ان يكون الاعتراض نقضا تفصيليا وتقريره انا لا نسلم ان الترجيح بلا مرجح

أي للماء إذا انقلب هواء وعلى العكس صار المنتقل أولى بموضع من أجزاء

الحيز الطبيعي للمنقلب إليه مع تساوي نسبته إليها فلتكن الحصول بعد مقارنة

الصورة أولى بحيز مع تساوي نسبتها إلى جميع الأحياز لأن الوضع السابق

يقتضي الوضع الأحق ولا يكون ترجيحا بلا مرجح أي إذا انقلب مثلا جزء

من الماء هواء وكان قبل الانقلاب في الموضع الطبيعي للماء أسفل إلى القرب

مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وإن كان قبل الانقلاب

في موضع الهواء فيما استقر فيه بعينه طبعا فالحصول في ذلك الموضع مرجح

ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى إذ لا وضع لها أصلا

## فصل في إثبات الصورة النوعية وهي التي تختلف بها الأجسام كلها أنواعا

اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية

لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز اى باقتضائه السكون في

المكان عند حصوله به والحركة اليه عند خروجه عنه دون البعض بل

ليس ذلك الا لامر خارج عن الجسم بالصورة ولا الهيولى لانها قابلة

م تعمن التعليقة لا المستعدة ... مولوى محمد عين القضاة سلمه

فلا تكون فاعلة كالشيء وايضا هيولى العناصر متركة لانقلاب بعضها

بعضا فلا تكون صور العناصر مختلفة فحينئذ اما ان يكون للجسمية العامة اي

الصورة الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام او لصورة اخرى لا سبيل

الى الاول والا اشتركت الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو

المطلوب لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورها

النوعية من سبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص في الاجسام العنصرية

لان المادة العنصرية قبل حدوث صورة فيها كانت متصفة بصورة

اخرى اعدتها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام

الفلكية فلان لكل فلك مادة تخالف بالماهية لمادة الفلك الاخر

وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقيل لم لا يجوز

ان يكون الاختصاص بالآثار في العنصريات لان مادتها

قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها

استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات لان مادة

كل فلك لا تقبل الا الكيفية الحاصلة لها فلا احتياج الى اثبات الصورة

النوعية وقد يجاب بانا نعلم بداهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة

الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري محقق واعلم ان دليلهم لو تم لدل على

ان لآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك المبدأ واحد او متعدد فلا دلالة

له عليه لعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد

٨٣

فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا

امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد الجهات في

الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة

الجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها من آثار يرتفع بها الاشتباه في كيفية

التلازم المذكور للهيولى والصورة واعلم ان الهيولى ليست

علة للصورة لانها لاتكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة

لما مر ان اراد ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد

عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة

ولا يظهر منه الا ان الهيولى لاتتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها

لاتتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه فان اراد انها لاتتقدم

على الصورة تقدما زمانيا فحينئذ ان اراد بقوله والعلة الفاعلية

للشيء يجب ان تكون موجودة قبله ان اريد تقدمها على المعلول بالذات

مسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد انه يجب تقدمها

عليه بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان

والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة اما يجب وجودها مع

الشكل او بالشكل قيل لانها ليست علة باطلة للشكل والا لاشتركت

الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى

فلا تقدم بحسب وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل

حتى يجب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او بان يتوقف عليه اول فيه

نظر لانه لا يلزم من نفي ان تكون الصورة علة فاعلية او قابلية للشكل نفي

العلية مطلقا لجواز ان تكون شرطا فلا يلزم تقدمها على

الشكل وايضا المذكور فيما سبق ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل

المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا انها

لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع

٨٦

وقد يقال الشكل هو الهيأة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيأة متاخرة عن وجود ذلك الحد والحدود وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل او متاخرة عنه واجاب المحقق الطوسي بان هذا البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذي ندعيه عدم تاخر الشكل عن الصورة المتشخصة لاحتياجها في تشخصها الى التناهي والشكل والابعاد واحتياج الشيء في تشخصه الى ما يتاخر عن ماهيته كالجسم المحتاج في تشخصه الى الاين والوضع المتاخرين عنه فاذن التناهي والشكل غير متاخرين عن الصورة المتشخصة من حيث هي متشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها هذا اي الانسب حينئذ

ان يقول لان الصورة متاخرة عن التشكل قطعاً ولقائل ان يقول احتياج

الصورة في تشخصها اليها غير معقول لانه ان كان الى الجزئي منها لزم ان

التشخص بزواله وليس كذلك فان الشمعة المتشخصة

المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي والتشكل عليها وان كان الى الكلي

فذلك باطل قطعاً فانا نعلم بالضرورة ان انضمام التشكل الكلي

مثلاً الى الصورة لا يفيد تشخصها والتشكل لا يوجد قبل الهيولى

وهي اما مقدمة عليه او معه ولو كانت الصورة

علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى
متقدمة على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت
الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء و
المتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه هف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم
ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك الشيء لا يظهر صحته في
التقدم والمعية الذاتيين وقد يقال الهيولى متقدمة على الشكل قطعا لانه علة
لحوق الشكل اياها وبمشاركة الهيولى حينئذ احتاج الى المقدمة الممنوعة

وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا مبني على ما زعموا من ان

المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او يكونا معلولي

علة موجبة لهما ليتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف

المعلول عنه سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها فهي مستلزمة للمعلول

وبالعكس ولاحد المعلولين مستلزم لها وهي مستلزمة للمعلول الآخر و

بالعكس وههنا بحث لانه ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا نسلم

اذ لو لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولي علة موجبة

لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الآخر وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يلزم

ان تكون الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها علة موجبة فلا يكون وصف

العلة بالفاعلية فيما سبق منافيا للقيام وليست الهيولى غنية عن الصورة

من كل الوجوه لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة اي بدون

ماهيتها التي تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زالت صورة

عنها ولم تقترن صورة اخرى بما عن منها المادة فلك والصور النوا

عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف وتقام مقامها دعامة

اخرى فيكون السقف باقيا على حاله بسبب تلك الدعائم وليست

الصورة الصائغة عن الهيولى من كل الوجوه لما ساء بها لا توجد بدون

الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها وبقائها

اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا في اثبات ان الهيولى مفتقرة الى

الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فلا يتبين
الصادر ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف
لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج اليه
الشيء في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة في الوجود لكانت الصورة
علة لها والجواب بان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى مطلق الصورة
لا الى الصورة المتشخصة لجواز استبدالها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا
هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة فيه والصورة
مفتقرة الى الهيولى في تشكلها قيل لما تغاير جهتا التوقف فيهما لم يلزم
الدور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة الى الصورة

٩٢

في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما الى الآخر في تشكلها الى ذات الآخر

لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة لتشكل الاخرى فهي

من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على تشكل الاخرى ومن حيث انها

الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار والحق

ان التشكل ليس متشخصا بمعنى انه يفيد التشخص بل بمعنى انه لازم

للتشخص من حيث هو تشخص وتقدم العلة يحتاج ان يكون بذاتها وتشخصها

لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم

فان العلة الملزومة للمعلول المتقدم عليه بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه

## فصل في المكان وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة

وكذا لا إطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل والسطح الباطن

من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لأن الجسم

بكليته في مكانه ما له فلم يجز أن يكون المكان أمراً غير منقسم

لاستحال أن يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلاً بتمامه

مولوی محمد معین القضاة سلمه

فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا
الجسم بكليته وهو امر منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان
سطحا عرضيا لاستحالة الجوهر ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل
بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع
جهاته والا لم يكن بتمامه وهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي هذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدها

على الآخر سارياً فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان إمّا أن يكون

أمراً موهوماً يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب

المتكلمين وإمّا أن يكون أمراً موجوداً ولا يجوز أن يكون بعداً مادياً

قائماً بالجسم وإلا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الأجسام فهو بعد

مجرد وهذا مذهب الإشراقيين ويسمى بعداً مفطوراً

لزعمهم انه فطر على البداهة وتحقق بعضهم بالمقطور بالقائل لعلله

الاوطار ويجب ان يكون هو حق القيامة بذاته ولو اراد الممكنات عليه مع بقائه

لتشخصه فكأنه جوهر متوسط بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي

لا تقبل اشارة حسية والاجسام التي هي جواهر مادية كثيفة و[illegible]

تكون الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول

100

باطل فتعين الثاني واما بطلان الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون

لاشيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه لو

خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين

وما يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لاشيئا محضا لقبول الزيادة

والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي

واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة

ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان اراد

الترديد بين الثابت في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة

جارية بابطال مذهب المتكلمين والاشراقيين بتوجيه الابطال بما سبق الترديد

عنه الاول بالاول والثاني بالثاني فيلزم ان ما ذكره لا يدل

على انه ليس لاشيئاً في الخارج بل يدل على انه ليس لاشيئاً محضاً في

نفس الامر وان اراد التردد بين اللاشيء في نفس الامر والموجود فيها

فتتبع دائرة المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد

البعد مجرداً عن الهيولى لكان لذاته غنياً عن المحل والا لكان لذاته مفتقراً اليه

وهذا مناف لتجرده فاستحال اقترانه بها اي على وجه الافتقار

هذا خلف لانه مفتقر اليه في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل

الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم

الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان فصل في الحيز

كل جسم سواء كان فلكيا او عنصريا فله حيز طبيعي من شأنه ان يستقر بالحصول فيه

١٠٤

وليس له حيز على تفسيره أي السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من المحوي إذ ليس وراءه جسم أو نعم له وضع ومحاذاة [illegible]
جوفه وقد يجاب عن ذلك بأن الحيز عندهم ما به تمتاز الأجسام في الإشارة الحسية
وهو أعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الإشارة
الحسية فهو متحيز وليس في المكان ولا بعد في أن يكون تلك الحالة التي تميزه
في الإشارة الحسية عن غيره طبيعية له وإن لم يكن شيء من أوضاعه ونسبه

بالقياس الى ما تحته امراً طبيعياً وانقلت هذا منافي لما صرح به المحقق

في شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك

لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن

كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالشيء

الذي لو لم يشغله لكان خاليا كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ وجمهور

من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر

من المحوي اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال

في موضع من طبعيات الشفاء لا جسم إلا ويتحقق أن يكون لحيز إما مكان

وأما وضع وترتيب وفي موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبعي فإن كان

ذا مكان كان حيزه مكانا إلا أنا لو فرضنا عدم تأثير القواسر أي الأمور

الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز إما أن يستحقه

لذاته أو لقاسر أي أمر خارج وإنما فسرنا القاسر بذلك إذ لو كان المراد

منه ما كان تأثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لأن

الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول فلو كان بسببه يكون
اذ لا يمكن اسناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على
السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين
اسناده الى امر داخل فيه مختص به يعني الطبيعة وهو المطلوب فان
قلت تاثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجية المفروض خلوه عنها فلا
نسلم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا
في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين

من فاعل فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التأثير في وجوده

بدون تحقق التأثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده

ومكان معين لا محالة فتلك هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد واما

بانه هو السطح فلان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم بل الحد واورد

عليهما ان لجلبة الجسم مقتضيه وان كانت لحكمة والله من نظر الى ذات

الجسم لكنها اجازان نكون متنقلة بحسب نفس الامر ولا يمتنع له استدلال

بما على ان للجسم مكانا طبعيا بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبعيا

على دلالة التقدير الذى لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم حيزان طبعيان

لانه لو كان له حيزان طبعيان فاذا حصل فى احدهما فاما ان يطلبهما

فاما ان يطلب الثانى اولا فان طلب الثانى يلزم ان لا يكون الحيز الاول

الذى حصل فيه طبعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبعيا

هذا خلف وان لم يكن طالبا للثانى يلزم ان لا يكون الحيز الثانى طبعيا

لانه ليس طالبا له حين ما خلى وطبعه وقد فرضناه طبعيا هذا خلف

اورد عليه ان عدم الطلب لكان طبع بسبب انه وجد مكانا طبعيا

آخر لا يقدح فى كون هذا المكان طبعيا له فان طلب المكان انما يكون

١١٠

اذا لم يكن واحداً للمكان هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام لو وجد

لجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معاً او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما

والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثالث فلانه حينئذ

اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما ان

يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعاً الى جهتين

مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى اقربهما طبعاً فاذا وصل الى

اقربهما عاد الى الثاني وقد تبين بطلانه اقول لا حاجة لاتمام

كلام المصنف الى هذا التطويل فان محصله انه لو كان لجسم واحد حيزان

طبيعيان لامكن حصوله في احدهما والثاني باطل اذ يلزم على تقدير وقوعه

لعدم تناهي القوة فصل في ان لكل جسم شكلا طبيعيا لان كل جسم

متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل

طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه

يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وقد مر ما فيه فتذكر واما

ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي

الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون

لطبيعته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو مقتضى طبعه

هو المطلوب ولو سلم عليه ان شكل الجسم يستند الى ما هي المادية ولا تترك

الطبيعة الجسمية لا تقتضي تناهي المادة ولا تستلزمه من حيث هي وما يعرض

للشيء بواسطة ليس مستنداً الى ذاته ولا لازمة له من حيث هو كلون

عما هو تابع له لذاته وهذا العبث وان ذكر المكان يعني السطح فان حصول الجسم

فيه موقوف على وجود جسم حاوٍ وهو امر غريب قطعاً لجواز ان المكان بمعنى

م المعين مساوٍ للجسم اذا خلي مع طبعه تحققاً فما يعرض له بواسطة يكون طبيعياً وذاتياً للجسم جداً والايراد

البعد لان حصول المحسوس به موقوف على حصوله وهو ان لم يستند

الذاتية الحصولية لا اثر له من حيث هو فصل في الحركة

والسكون اما الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل

التدريج وقيل في بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة

من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا او

قد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه و

هو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري عز اسمه تعالى والعقول

او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة الى

الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب الماء

هواء فان الصورة المائية كانت للماء بالقوة خرجت منها الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج

فهل الحركة اقول فيه بحث اما اولاً فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها قبلها فخروج عن القوة الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كوناً ولا فساداً واما ثانياً فلان الانتقال

١١٦

والعدد والفعل والانفعال والمتى في عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ونحوها

وقد يخص لفظ الحركة قد تطلق على كون الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض

۱۱۶

لا يكون هو قبل آن الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه وتسمى الحركة التي

التوسط هي صفة شخصية موجودة في الخارج دفعة مستمرة

من المبدأ الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحرك الى الحدود والمسافة

فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود

سيالة فاستمرارها وسيلانها تفعل في الخيال امرا ممتدا

غير قار تطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك

الى الجزء الثاني في الخيال قبل ان تزول نسبته الى الجزء الاول

عنه يتخيل به امر ممتد ينطبق على المسافة كما تحصل من

القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد في الحس المشترك فترى

خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم لان

المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا وصل

اليه فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من

شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها

الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار أيضاً

فيما يعرضه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك

عند الحمد اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام

والثاني كاذب للعلم بمثله ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة

اقسام معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك

١٣١

من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى صنف له من ودان كدحرجة والكمّ

كالنمو وهو ازدياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويداخله

في جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن

فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات

منى تولده من المنى كالعظم والعصب والرباطات الزائدة

فيه من المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمين والذبول هو

انتقاص جميع الاجزاء الاصلية للجسم عما يحصل عنه في جميع الاقطار

على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عد

العلامة في شرح القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية

وهو مولانا قطب الدين الشيرازي تلميذ المحقق الطوسي ١٢

وههنا بحث اي الحركة في مقولة يستدعي امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على شيء واحد بعينه لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر ينضم اليه وهذا المجموع جديد ما كان له المقدار الصغير

سواءٌ صار متصلاً واحداً اولا وكذا المقدارُ الصغيرُ في الذبول لو تعرّض لها

كانَ له المقدارُ الكبيرُ بل المقدارُ الصغيرُ الّذي هو بعضٌ لجزءِ ما كان له المقدارُ

الكبيرُ فحالُ المقدارِ الكبيرِ والصغيرِ في حالتي النموِّ والذبولِ متغايرانِ وليسا

من الحركة الكمية وكذا الحالُ في السِمَن والهزال فتنحصر حينئذٍ في التخلخل والتكاثف

وارادوا بالتخلخل هٰهنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان يَنضمّ اليه

غيره وبالتكاثف ان ينتقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل

عنه جزءٌ وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان تتباعد

الاجزاء ويداخلها جسمٌ غريبٌ كالقطن المنفوش والتكاثف على الاندماج

وهو ان تتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من الجسم الغريب كالقطن

الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقّة القوام وغلظه ومادلّ

على تحققهما ان القارورة الضيقة الراس اذا كُبّت على الماء فلا يدخلها الماء

١٢٦

فاذا مصصت مصاً قوياً ثم كببت عليه دخلها الماء وما ذلك لخلاء حدث

فيها المص لامتناعه بل لان المص اخرج بعض الهواء وتخلخل في الهواء

الباقي تخلخلاً فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضاً ثم اذا وجد فيه البرد

الذي في الماء تكاثف فصغر حجمه وعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له

قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظاهر

ان التكاثف ههنا ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة

المذكورة اذا كببت على الماء الحار يجذب ايضاً الماء ويدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء

وتبدّله مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في
الأين وهي انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر أو من أين إلى أين آخر على سبيل
التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي أن تكون للجسم حركة على الاستدارة
فإن كل واحد من أجزائه يباين أي يفارق كل واحد من أجزاء مكانه

لو كان له مكان كذلك لزم كون مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء
مكانه على التدريج اقول فيها بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في
الوضع هي الانتقال من وضع الى آخر تدريجا ولا نسلم ان ذلك
الانتقال معتبر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل من وضع الى وضع
آخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا
ينافي ذلك والاظهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا
اما الاضافة فلانه اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك

في الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة الآخر فان هذا الماء

قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع آخر منها اعني

الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان جسم في مكان اعلى ثم

تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم

آخر ثم تحرك منه في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على

اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم في

هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى تدريجيا واما الملك فلان العمامة اذا

تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه تتغير هيأة احاطتها بالتدريج

تبعا للحركة في الاين واما ان يفعل وان ينفعل فلانه اذا تحرك الجسم من حرارة اشد منها بالتدريج فورد

من قبيل التسخين اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد قرب الى الصورة فاشتد

للتسخين وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الاستحالة في متى دفعيا اذا انتقل

من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان

متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينها هو الآن فاذا فرض زمانان

يشتركان في آن فقبل ذلك الآن يستمر للموضوع متاه بالقياس الى

الزمان الاول وبعده يستمر له متاه بالقياس الى الزمان الثاني وذلك

الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا انه يجري الانتقال فيه

ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير منقسمة فيكون الانتقال

من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض

مكانان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى

الآخر تدريجيا فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما

زمان كالصبح والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا

الحركة اما ذاتية او عرضية لان ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة

حاصلة بالحقيقة فيه او لا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر يقارنه

ويوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء فالحركة المنسوبة الى الاول

تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم

والحركة الذاتية اما طبعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اما ان تكون

سداً للميل ولا يلائم فوقها اما ان تكون مستفادة من خارج
اى امر متميز عن التحرك في الاشارة الحسية او لا تكون وان اراد
بها الميل فلا يلائم قوله فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون
شعوراً ولا يكون دالميل على ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود بكيفية
بها يكون الجسم مدافعا لما يمانعه وهي عند تنبه الشعور قطعا فان حملت

علی الاول والمراد تحریکهما وان جبلت علی انتاد میکون المراد ان یکون

المبدء فیها شعورٌ والحمل علی الاول ادخل بالعبارة ما لکون فیها شعور قلیل

مجرد الشعور لا یکفی فی کون الحرکة ارادیة کما فی الساقط من علو

مع شعوره بسقوطه بل لابد ان یکون فیها شعورٌ وارادةٌ معا فی الحرکة

الارادیة اقول هذا امر موهوم بان مبدء المیل هناک هو الطبیعة والشعور

وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها شعور فالحركة الطبيعة

وان كانت مستفادة من خارج فالحركة القسرية فيه

اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور لا القاسر كما لزم

من انعدامه انعدامها وكل ما هو موجود فصل في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة

في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى الا انها او

في الاخذ والترك الاولى ترك الاخذ لسكراته وجد البطيئة قاطعة

لمسافة اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها

واذا كان كذلك كان من اخذ السريعة وتركها امكان اي امر واحد

غير المساوتين والحركتين ممتد تسع قطع مسافة معينة بسرعة معينة

وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال الامام هذا مبني على وجود حركتين

تبتديان معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية

التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا هو مبني

على وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات

السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر

وأجاب بأن الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل لأن الأمم كلهم يقدرونه بالساعات والأيام والشهور والأعوام والتصور بحقيقته المخصوصة أعني كونه كمًّا ومقدارًا للحركة لا يتوقف على العلم بوجود الزمان يقينًا وثبوت المعية والسرعة والبطؤ فلا دور أقول

يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت الكمية والسرعة والبطوء وان توقف

على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم

به حتى يلزم الدور وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين

اذا اختلفتا في الاخذ والترك تفاوت امكاناهما وغير ثابت اذ لا يوجد

اجزائه معا بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة

فيما أقول فيه نظر إذ لم يثبت بعد أن الزمان مقدار الحركة وهي كما أنها

واقعة في أجزاء الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع أجزاء المسافة

اجتماع أجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع أجزاء الزمان لو فرض اجتماعها وقد اجتمع

أجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثاً في يومنا بالعكس وأنت تعلم

أنه لا يلزم من اجتماع أجزاء الشيء أن يكون الحاصل في أحدها

حاصلاً في الآخر فهنا إمكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان

وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر بسيط في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال

والثاني امر منقسم موهوم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه قابل لقبول الزيادة والنقصان بالذات

+ القابلية هو قوله ليس مركبا آه كما سيجئ التفصيل ١٢ مولوي محمد حسين القضاة سلمه

وليس مركباً من آنات متتالية لأنه مطابق للحركة المطابقة للمسافة

التي يقع عليها الحركة فلو تركب الزمان منها لتركب المسافة من أجزاء لا

تتجزى فيكون مقداراً و دليل مقداريته موقوف على أن يكون كماً وهو موقوف

على أنه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع ولا يخلو إما أن يكون

مقدار الهيئة قارة والمناسب هو الأول فإنه أو لهيئة غير قارة ليتم الحصر

فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود شامل للجواهر مطلقا وللاعراض

القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير

بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض في العرض لا سبيل

الى الاول لان الزمان غير قار فما لا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة

ولا تحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة

فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب وسيجيء زيادة بيان له

في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له

١٣١

بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد

مع البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض

فانه ليس زمانيًا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق

والمتأخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيًا لزم ان يكون

الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه وينقل الكلام الى ذلك الزمان

ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة

وحينئذٍ يجوز أن يكون تقدّمه على وجوده أيضاً غير زماني وقد يجاب عنه

بأن التقدّم الزماني لا يقتضي أن يكون كلٌّ من المتقدّم والمتأخّر في زمانٍ مغاير له

بل يقتضي أن يكون السابق قبل اللاحق قبليةً لا يجامع القبل معها البعد وهذه

لا توجد بدون الزمان فإنه لم يكن شيءٌ من المتقدّم والمتأخّر زماناً احتيج فيهما إلى

الزمان وإن كان أحدهما زماناً والآخر ليس بزمانٍ احتيج في الآخر

إلى الزمان دون الأول وإن كان كلُّ واحدٍ منهما زماناً لم يحتج شيءٌ منهما

إلى زمانٍ زائدٍ عليه وذلك لأن القبلية المذكورة عارضة

لاجزاء الزمان اولاً وبالذات ولما عداها ثانياً وبالعرض وقيل

يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو

اتجه ان يقال لما ذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع

اسلافه ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة

على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيبت

بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم

لم يصح ان يقال لما ذا قلت انه متقدم عليه بل انقطع السؤال عنده لان

امس متقدم على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس كما

ان التاخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الغد فلو قيل لما ذا قلت امس متقدم على

اليوم كان كما لو قيل لما ذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان

المتاخر وهذا انما يعد تخبيراً وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا انه

كانت في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتأخر لا يدل على ان المتقدم

عرض اولي للزمان فكذا استطاع السوال عند ما ذكر لقوله يدل عليه لزوم

فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات

لا في الثبوت وهذا هو المطلوب لانه حينئذ يكون قبل الزمان زمان وهذا خلف

وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد

مع القبلية فتكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف

١٤٥

وتأخرا زمانيا او المعلول بالنسبة الى العلة المعدة بعدية لا يجامع معها القبل ثم اقول جوابا قلنا

## الفن الثاني في الشكليات وفيه ثمانية فصول فصل في تحقيق

[illegible]

[illegible]

اذا كان منكوسا ثم تحرك ثم صار ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من
تحت ورجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان للمتوجه الى المشرق مثلا يكون
المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
تبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس و بجهة تطلق
على منتهى الاشارات ومنتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة
الفوق هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية ومقطعها

فخر الدين رح

وبالنظر الى الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة

والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت في فلك القمر كانت

الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت متوجهة الى

ما يقابلها والمتعين انها ستة وسبب الشهرة امران عامي وخاصي

اما العامي فهو ان الانسان يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر

وبطن وراس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا

ومقابله يسارا وما يحاذي وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي راسه

بالطبع فوقا ومقابله تحتا فلما لم يكن عندهم سوى ما ذكرت وقعت

اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات

ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله

ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة

۱۴۸

على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد
ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات
ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة
في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار طول قامته
حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض
قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميهما باعتبار ثخن
قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي
مع زيادة وهي تقاطع الابعاد على قوائم ولا شك ان العامة غافلون
عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتداد على
بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات اذ لو اعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان
ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية

١٤٩

الموجود الخارجي من الموجود كما كان في الايراد السابق آه فافهم مولوي محمد عين القضاة سلمه

وكل واحدة منهما موجودة قيل فيه اشكال لانهم قالوا الجهة التحت

هو المركز الذي هو نقطة موهومة فلا تكون موجودة اقول كانهم ارادوا

الموجود في نفس الامر ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة

ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات

وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها وقد يقال انهم

١٥٠

ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقاط ولا السطوح من الخطوط

بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها اصلا مع انهم جوزوا الاشارة الحسية

الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح ولا يلزم

كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج بل يلزم محل الاشارة

اما موجودا فيه او وجود المحل الذي يتوهم المشار اليه فيه ولما امكن اتجاه

المتحرك اليها اما بالوصول اليها او القرب منها وانما قيل الاتجاه بهما لامكان

اتجاه المتحرك الى المعدوم الذي يقصد بالحركة تحصيله كما في الحركة الكيفية

وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه

151

عند القائل بان المكان هو السطح واما اذا قلنا انها غير منقسمة فى ذلك الامتداد

لانها لو انقسمت وصل المتحرك الى اقرب الجزئين من الجهة وتحرك ولا تحرك

فى الجهة لانها اما عنها او اليها فلو كانت الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة

لا جهة وانه محال وحينئذ فاما ان يتحرك من المقصد يعني الجهة والى المقصد

فان تحرك من المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة اليه

الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت

الحركة منه حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع

الحركة فى الجهة كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك

فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام الجهة يستلزم لامكان الحركة فيها ولو ثبتت هذه الشبهة

ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام

في جميع الجهات كما مر وحينئذ لا بد لها من امر يحدد ويعين وضعها

ولا يجب ان تكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني

السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت

اعني المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعينه وضعه ايضا بالمحدد فنقول

١٥٣

تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه والا لما تحددت

الجهتان مختلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع

فلا يكون لاحدهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذلك البعض

هل تختلف كان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق هاربان عن التحت والارض

والماء بالعكس فاذن تتحدد الجهات باطراف نهايات بتحددها عن الملاء المتشابه [illegible]

لتوجيه هذا الكلام ان تحدد الجهات ليس في داخل تحدد الملأ المتشابه

فاذن هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه متصلة به فقال

بعض المحققين المراد بالملأ المتشابه ما لا يوجد فيما سوى مخالفة الحقيقة

ليكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي

لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح

والخطوط والنقط وانما تعرضوا للملأ المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد

الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين

لا يخلو عن تمحل كما يظهر بادنى تامل ومتى كان كذلك كان تحدد

جسم كريّ لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم

واحد فحينئذ يكون كريًّا لان الجسم الذي ليس بكريّ لا يتحدد به جهة

السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان

تتصور هناك ما هو ابعد والا لتبدلت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه

وصارت فوقًا بالقياس الى ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكري

غاية البعد سواء كان البعد داخلًا او خارجًا اما البعد الخارج فلا يتحدد به

اصلًا سواء كان الجسم كريًّا او لا فان كل ما يفرض له بعد الابعاد لم يكن

ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به

جهة السفل بخلاف الكري اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل

فان قلت لا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى

ايضا لانهما جهتان متقابلتان متقابلة فى غاية

البعد بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز

وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا ان

المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز

لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو

عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم

كري لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة

قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة

وهو كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة عن

الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة

157

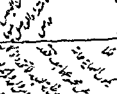
عن الاخرى فلا يمكن تحققا وان كان باجسام

متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين

فيها غاية البعد لان ما فيه البعد عن بعضها في الامتداد

الواصل بينهما فقط اقرب من الاخر وكل ما فرض

غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع



لكونها غاية القرب من المحيط الآخر والمناسب ان يقال لان

البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين

فيجب ان يكون بعضها محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام

يجب ان يكون كرة والا لم يتحدد به جهة السفل فهو كاف في

تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه ويقع المحاط حشوا لا دخل له

قوله ويقع المحاط الخ لانه لو لم يقع المحاط حشوا وكان له دخل في التحديد فكان العدام التحديد

159

ن التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطاً لسائر الاجسام ولو كان
وراءه جسم لما كان جهة الفوق القائمة هو منتهى الاشارة الحسية
تحصل المطلوب وانت تعلم ان ما ذكره المصنف لو تم لدل على كروية
جسم محدد للفوق والتحت محيط لسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم
ولا يدل على كروية جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة في الفصول الآتية لا تعلل

فصل في ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع

بحسب الحقيقة وهذا الرسم شامل للعناصر ايضاً وقد يطلق البسيط

على ثلثة معان الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بحسب

فيتناول العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم مثلاً الثاني

ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة مساوياً للكل في الاسم والحد

فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ لها

اجزاء مقدارية هي العناصر ولا تشاركها في اسمائها وحدودها الثالث

ما يكون لكل جزء مقداري منه بحسب الخارج ولو بالكلية لا الاسم والحد

فيندرج فيه العناصر والاجسام المتشابهة دون الافلاك لانه لا يسل

الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية واما الحركة

المحالة وسائرها فانما تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح

به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة

قوله بجزء مقداري

المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه

بها فانه متجه الى جهة وتارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات

متحددة قبله لا به فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات

قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المحال ان يتحدد الجهات قبل وجوده

فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات لا تكون متحددة به

فالفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة

المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان

مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه اي بسائطه على شكل طبعي

وقسري ويكون بعضها على شكل طبعي وبعضها على شكل قسري

لا سبيل الى الاول والا لكان كل واحد منها كرة لان الشكل الطبعي

للبسيط هو شكل الكرة فان الطبيعة في الجسم البسيط واحد

والفاعل الواحد في القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شيء

سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال يكون

اي المولوي عبد الحي لكهنوي ادام الله

جانب منه خطاً والآخر سطحاً والآخر نقطة ولو كان كل واحد منها كرة

لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء ولا سبيل الى

الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون

طالباً للشكل الطبيعي فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فان تغير الشكل

لا يخلو عن حركة اينية هذا خلف لا يخفى عليك ان الثالث

مما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمفصل

ههنا استحالة ان تكون اجزائه قابلة لها وقد قيل اذا كانت اجزائه

قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها وهي

متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان تكون الجهات متقدمة

عليه فلم يكن محددا لها هذا خلف وفيه بحث اما اولا فلان

جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك الى

احد حدي الفوق والتحت فلم يلزم تقدمهما على المحدد وانما يلزم ذلك لو

سائر الجهات وأما ثانياً فلان اللازم تقدم جهات حركاتها على

حركاتها لا عليها **فصل** في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اي

الوضعية لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني على

ان الفلك متصل واحد لا جزء منه بالفعل لا يختص بما في طبيعته

تقتضي حصول وضع معين ومحاذاة متعينة لها

لتساوي الاجزاء في الصيغة أو رد عليه ان المسألة التي يستدل بها

على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لان اجزاءه

على الاستدارة واما ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى بعضها

دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة

فلابد هناك من قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة

حدا في الصغر والكبر ترسمها النقط المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة

اختلافا قطعيا بالسرعة والبطؤ مع استواء جميع النقط المفروضة في ذلك

البسيط وصلاحيتها للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة

بالحركة البطيئة والسريعة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان

ذلك التخصيص يجب ان يكون لامر عائد الى الحركة وان لم نعلم بعينه

ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مما فيه نظر لان نسبة

الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول

عن وضعه ويصل الى وضع جزء آخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت

الحركة المستقيمة تعينت المستديرة ومتى كان كذلك كان قابلا

للحركة المستديرة وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة بطبائع

الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها

اذ يجوز زوالها بحركة غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء

كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا وجوب سكون

وان الفلك بسيط غير مركب من اجسام مختلفة الطبائع فحينئذ كل جزء من الفلك يمكن ان يزول عن وضعه

الغير ولا حصار حيث لا بسيط وحدانا كل جزء منه ممكن الزوال عن حيزه متعين

مكانه جزء تم وتقول ايضا لكان ان يكون فيه مسائل مستقيمة غير

فيه والا لما كان قلّ لا الحركة المستديرة لكن التالي كاذب لتعذر مثليات الى تركيبه

ولم يكن طبعه لما ثبت ان تسال لو لم يكن طبعه مسائل مستديرة من كلا صرف

لوكان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور وارادة فلا يلائم قوله

فيما بعد والا لكان الشيء مع العائق الطبعي محولا معه وان كان بمعنى

الطبيعة فلا يصح قوله لتأمل الميل المستدير من خارج اذ اللازم

على تقدير ان يقبل ما ليس في طبيعته مبدأ ميل مستدير ميلا من

خارج هو تساوي الجسم العديم الميل والذي لا ميل لطبيعته اصلا

في السرعة كما ستحققه سابقا ولا استحالة في ذلك وايضا الصحيح لو كان كذلك

فيه ميل مستقل اصلا وهو ظاهر ولا نسب ان يحمل الطبع على الطباع والعائق الطبعي على المتناول لما له شعور وارادة وان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين

فيمتنع ان يحرك على الاستدارة ومنه ثبت مع انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث

اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له فحمل الامكان على امتناع

حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهي الميل المستدير وان

اريد به ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل

ذلك الاستعداد الا عند حصول جميع الشرائط وعدم جميع الموانع

فذلك غير معلوم مما مر وايضا ما ذكره هنا جار في كل من البسائط

العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركته المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى

ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل

مستلزم لتحركه ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفي فيه امكان الحركة

بحسب الذات ولا يجري في العناصر بان يقال التحريك القسري للفلك

ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدأ ميل طبيعي ولما

امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ مبدأ ميل مستدير

والحاصل انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير لما قبل الميل المستدير

من خارج اي قاسر لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان

اذ لا يتصور وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من

زمان حركة ذي ميل طبعي يكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري

لمخالفته اياه في الجهة ويتحرك شيء بمثل تلك القوة القسرية في عين

تلك المسافة والإمكان الشيء اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبعي

لهو لا معه ذا خلت ميل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق منه عدم

حتى العائق يمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقاومة العائق آخر

فنازم ذلك العائق الميل الذي في ذي الميل فلا يلزم ان يكون

زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل اجيب بما شرح

مثل حركة العائق مع ذي الميل الضعيف وذلك البرهان لا يقتصر الا

هو زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول ولكن

نسبة كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل اخرين

فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون

نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاكثر الى الزمان الاطول فيكون

لصفة فيتحرك ذو الميل الثانى بمثل تلك القوة القسرية فى مثل زمان

عديم الميل مثل مسافته اى مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد

سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة التى فى الجسم وتنقص

سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من القوة

المعاوقة التى فى الجسم ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا ينتقص

السرعة لم تكن القوة الميلية مانعة من الحركة هذا خلف فلما كان الميل الثانى

نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك

ذو الميل الثاني في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف مثل زمان

عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة عديم الميل فيلزم ان

الجسم الثقيل الميل والذي لا ميل له متساويان في السرعة وهو محال وفي تقرير الكلام

نفرض الاجسام الثلثة المذكورة متوجهة الى الحيز بان تنقل فيقطع ذو الميل الثاني

مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص

بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان

الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة

اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق ولما كان

الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة

ذي الميل الاول وهذا ساعتان وذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال

ابو البركات البغدادي وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان

فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها يكون محفوظا متحققا في جميع الحركات

الثلث وما زاد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الاجسام الثلثة

في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون

ساعة في ذي الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني

نصف ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف

زمان حركة ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون

زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام

فيه بالفعل وانما ينقسم بالفرض الى اجزاء هي لا تنقسم انقساما لا يقف

عند حد وكذلك الحركة متصلة لانطباقها على المسافة والزمان

ولا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة هي حركات كما ان للمسافة لا تنقسم الا

اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة نزمان اية حركة فرضت اذا جرى

على اي وجه اريد كان كل جزء منه زمانا لو كان ظرفا لجزء من اجزاء

تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة

وهو في نفسه ايضا مسافة نماهية الحركة من حيث هي صالحة لان

تقع في اي جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا تقتضي

الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي مطلقهما

ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة

مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك

والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب

المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار

الامور المذكورة فيجب معها تشارك الاجسام الثلثة فيما كان من الزمان

بأن المتحرك باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه

يكون بإزاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم القليل الميل

والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا كان الميل القليل بلغ

ولم لا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر

معاوقة كما ان قطرات الماء اذا تنازلت وتكررت اثرت في الحجر

ولا تأثير اصلا لقطرة منه وهذا المحال انما لزم من فرض تحرك

ذلك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا ومن فرض الميل الذي نسبته

الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول وانه غير

تحركة الجسمين لا الحيزين بالقسر الى خلاف جهة ميلهما ولا الاجتماع

الامور المذكورة اذ الاول مشاهد كلا يتاتى انكاره واستحالة الثاني مبنية

على التنافي بين الامور المجتمعة وهو بين جدا بالضرورة لكن فرض

الميل على النسبة المذكورة ممكن فيمكن ان يقال بسبب مراتب الميل بحسب التاية

والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى
الزمان مقدارية وقد برهن اقليدس على انه يمكن ان يكون للمقدار
نسبة الى مقدار آخر لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية
فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا
تحركا قسريا فيكون محالا ونقول ايضا ان الفلك لا يكون في طبعه مبدأ
ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضي الامرين
المتنافيين هذا خلف فيه نظر لانا لا نسلم المنافاة
بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما

في الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي

توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضي صرفه عنها ممنوع

اذ المستدير لا يقتضي التوجه لانه يقتضي الصرف ولئن سلم المساواة

فيجوز ان تقتضي الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان بالاشتراك

على معنيين على حدوث صورة نوعية بعد زوال اخرى وعلى الوجود بعد العدم
والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام اي افتراق
الاجزاء واقترانها اما انه لا تقبل الكون والفساد فلانه محدد الجهات ولا
شيء من محدد الجهات تقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر تقريرها
واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد فللصورة الحادثة
حيز طبعي وللصورة الفاسدة حيز آخر طبعي لما تبين ان لكل جسم حيزا
هذا لا يدل على ان يكون الحيز الطبعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبعي
للصورة الفاسدة بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا تقتضيه طبعتان

مختلفتان في النوع وهو ممنوع لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان تشترك

في لازم واحد وكل ما هذا شانه اي بما يكون للعنصر الحادث حيز طبعي

وللصورة الفاسدة حيز آخر طبعي فهو قابل للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة

اما ان تحصل في حيز طبعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب كانت

تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبعي وان حصلت في حيز طبعي فالصورة

الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما

الى حيزها الطبعي فههنا بحث لان المحدد لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح حمله

١٨٦

ههنا على المعنى الاعم منه واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان

ذلك ايضا يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة

وليس كذلك بل كما ستذكر من انهما انما يحصل بالحركة المستقيمة

لاجزاء الفلك والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق

والالتيام وقد مر ان المراد ههنا هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة

الى ما تكلفه بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام من افتراق

واقتران المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة

فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منها او المستديرة وهما

محالان اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة

واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض

الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى

مخالفة للاولى ويسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة

على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبعية او قسرية او ارادية

والكل محال اما الطبعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي

الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم ابدا لا قاسر هناك

واما الارادية فلان النفس لبساطتها يدوم بالالات الجسمانية المختلفة التي باستعمالها

تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة فصل في ان الفلك

يتحرك على الاستدارة دائماً لان الحركة الحافظة للزمان اي التي كان

الزمان مقداراً لها اما ان تكون مستقيمة او مستديرة قد علمت

ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقاً والمستديرة

هي الوضعية ولاشك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون

الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملائم لكلامه فيما بعد

ان تحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم وتصير حينئذ

مجال المناقشة في الحصر اوسع لا جائز ان تكون مستقيمة لانها

حينئذٍ اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى الاول لالزام

وجود بعدٍ غير متناهٍ وهو المسافة لا الحركة اذ الحركة الموجودة

ليست بعدًا والحركة التي هي بعدٌ ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني

لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرفٍ قبل الرجوع فتكون

منقضية للسكون لان بين كل حركتين مستقيمتين سكونًا لان الميل

الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال

حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان

يفعل الوصول قيل عليه لا نسلم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم

وجوده حال الوصول بل هو معد للوصول كالحركة فلا يجب

بقائه مع المعلول وكل ما كان الميل الموصل موجودا لا يحدث

فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني اللاوصول لاستحالة اجتماع

الميلين الذاتيين للمتنافيين في جهة اورد عليه الامام بانا لا نسلم

191

الاستحالة المذكورة أقول كلامه مبني على أن الميل مبدأ

للمدافعة ولعلهم أرادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فإنه قد يطلق

عليها أيضا ولا شبهة حينئذ في تلك الاستحالة قال الشيخ لا تنفع

إلى قول من يقول إن الميلين يجتمعان فكيف يمكن أن يكون شيء فيه بالفعل

مدافعة إلى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظنن أن الحجر المرمي إلى

فوق فيه ميل إلى السفل بالفعل بل فيه مبدأ من شأنه أن يحدث

ذلك الميل إذا زال العائق والجبال الذي فيه ميل إلى الوصول بحبل الجبل

الذي فيه ميل لا وصل وكل واحد من الميلين بعينه كالمبطل

واما الوصول آني اي حادث في آن لان الوصول وكونه غير

موصل آني لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه لو كان زمانا

والقسمة فيه ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى

هذا خلف قيل فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما

فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجملة فممنوع وقد يقال الحد الذي

١٩٢

هو منتهى المسافة المتروكة لا يكون منقسماً في ذلك الامتداد لا لوكان الخ

تمام محذا والوصول اليه آني اذ لو كان زمانياً لكان ذلك الحد منقسماً

لتعلق الوصول بشيئاً شيئاً وكذا حال صيرورته غير متصل قيل وايضاً

قلت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنياً

ايضاً لان رفع الآني آني لا محالة فلذا قال ان الانطباق والموازاة والمحاذاة

والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة

مع ان زوال كل واحد منها زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد

الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر لا شك انه اما ان

عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا عند ان يتحرك احدهما بالحركة ثم

لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما

أي من الميليين آنيا وجب ان يكون بين الآنيين زمان لا يتحرك فيه الجسم

والا لزم تعاقب الآنيين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى هي الآنات

ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها اي المسافة على الحركة

المنطبقة على الزمان هذا خلف هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما

انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم

ان لا يكون للجسم وصول في الآن الذي فرضناه آن الوصول اليه هف فيلزم

وجود الميل قبل حدوثه اذا الحركة عنه انما توجد بالميل التالي

فان علم ان الجهة المستوفية هي ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في آن

واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه في الآن فلا محالة يصير مفارقا

ومباينا له في الآن الثاني ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان واصلا

اليه ومباينته له معًا فوجب تغايرهما بالذات فاستحال تتاليهما بلا تخلل

زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان زمان السكون

اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة

في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي تقطعها حركة واحدة

وقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة

الرجوع فهناك آنان آن يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان يصدق

فيه على المتحرك انه مفارق مباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان

عنوا بان المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه

آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين وان عنوا به

آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول

وان بين الآنين زمانا لكن ليس ذلك الزمان بزمان السكون بل هو

زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة

باعتبار الميل الموصل والميل الموجب للحركة المفارقة وحكم

بان اجتماعهما في آن واحد محال لانه يستحيل ان يجتمع في جسم

الايصال الى حد والتنحي عنه فوجب ان يكون كل منهما

في آن مغاير للآن الآخر فبينهما زمان السكون كما مر اقول قد ظهر

مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة مع الذهاب الى

ان اللاوصول آني كما فعله المصنف بعيد جدا فعلم ان

الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة

١٩٧

وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلابد من
وجود حركة مستديرة دائمة ولا حركة مستديرة يحتمل الدوام
الا حركة الفلك فاذن سكون الفلك اي واحد من الافلاك وهو
الفلك الاعظم على رأيهم يتحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب
اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة
على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هداية
يرتفع بها شبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب
تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرضنا ان حبة رميت
الى فوق وتلاقت في الجو جبلا ساقطا بحيث تماس سطحها سطحه
وترجع حينئذ لا محالة فيجب توسط سكون بين حركتيها الصاعدة
والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل كذلك

عاملٍ يعلم ان الحجر لا يقف في الجو بمصادمة الحبة فاجاب

بان الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها الى السكون

لانقطاع الحركة الصاعدة في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة

لا توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لانّ سكونها في آن

ولا يستمر زمانا فانهما وان حصل فيهما الميلان لكنهما ليسا في آنين

متغائرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة

لعدم تنافيهما لان احدهما وهو الميل الصاعد قسري والآخر وهو الميل

الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا

هابطا هو ميله الذاتي الطبعي ويحس منه من يضع يده عليه في تلك الحالة ميلا

صاعدا هو ميله العرضي الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل زمانية وليس بينهما

اي بين هذه الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون الذي حصل في آن هو مبدأ

ذلك الا زمان وسيظهر بعد ذلك ومما يتعهد لخلاصة ذكره بعضهم لتوجيه

هذا المقام واقول يبحث اذ المراد بالميل القسري ما لا يتم بالمتحرك بل

بما يجاوره ويقابله على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل

الحافظ للحجر ليس من هذا القبيل الى ... بينه وبين الميل الفاعل للحجر

المرفوع بين وقد يجاب ايضا بان الحجة لا تماس الجبل بل ذا وصلت

بحيث اليها وقفت ورجعت مع الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكرتم

من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزامه للمحال الذي هو وقوف

الجبل وما ان وقوف الجبل في الجو غير مستحيل بل مستعد لكن الصورة

الطبيعية تقتضي امورا يستبعدها العقل كما في الخلاء فصل

فی ان الفلک متحرک بالارادة لان حرکته الذاتیة لو لم تکن

ارادیة لکانت اما طبعیة او قسریة لاجائز ان تکون طبعیة

لان الحرکة الطبعیة هرب عن حالة منافرة وطلب

لحالة ملائمة وذلک ای کل من الهرب والطلب فی الحرکة

المستدیرة محال اما انه لا یمکن ان تکون هربا فلان کل

نقطة المناسبة ان یقال کل وضع یتحرک عنها الجسم بالحرکة

المستدیرة فحرکته عنها توجه الیها والهرب عن الشیء بالطبع

استحال ان یکون توجها الیه فان قلت لو کان ترک کل

وضع فی الحرکة المستدیرة عین التوجه الی ذلک الوضع

لاستحال کون حرکة الفلک ارادیة ایضا والا لکان ذلک

الوضع مرادا وغیر مراد فی حالة واحدة قلت نحو ذلک

من حيث ان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز ان يختلف

اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور

هناك اختلاف الجهات والاغراض وههنا بحث لانا لا نسلم

ان ترك كل وضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى مثله ضرورة

انعدام ذلك الوضع وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست

طالبة بل طلبا لحالة ملائمة فلان كل وضع تحرك اليه الجسم

بالحركة المستديرة بحركته اليه هرب عنه والتوجه الى الشيء بالطبع

استحال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم

بالحركة الى الحالة المطلوبة اسكنته قيل انما يلزم ذلك اذا كانت
الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان
المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست
مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التادى الى
الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون
الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل الحالة المطلوبة لازدياد
حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت
له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلذلك يتحرك
دائما والمستديرة الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية
لان القسر على خلاف ميل تقتضيه الطبع وحيث لا طبع لا قسر فيه
بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركته المستديرة طبيعية ان لا يكون

له ميل طباعي مخالف لهذه الحركة فصل في ان القوة المحركة للعاليات يجب ان تكون

مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير

دورات غير متناهية بحسب العدة ولا شيء من القوى الجسمانية

المتشابهة الحالة في الجسم البسيط المنقسم بانقسام المحل والمحركة

للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة

لا تقوى على تحريكات غير متناهية

لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي قابلة للتجزي

الجسم للتجزي الى اجزاء كل منها قوة والجزء

اي كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم يكون

على نسبته الى اي كل القوة بالنسبة الى كل

الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله وتكون مشتملة على مجموع تلك الاشياء

والالكان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم مساويا

للكل اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر

منه في التاثير هذا خلف اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين

المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتين حلتا

فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين

في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر في التفاوت

هناك الا في الحركتين فيجب التفاوت في الحركتين

على نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع اي

القوة كلها لا تقوى على غير المتناهي لان الجزء منه

اما ان تقوى على جملة متناهية من مبدء معين او على جملة

غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع يقوى من ذلك

المبدء فلي ما هو نهاية فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق

النظام هذا اختلف قيل لعله اما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان

الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير محيلة كالشهور والسنين

الماضية فانهما غير متناهيتين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حركة الافلاك

المتضاعفة والالات المتضاعفة لا لغير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون

غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه

ولا يلزم من اتصال الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما

لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان وكسبقي

حينئذٍ الاتصالُ والاتساقُ وما قيل من انه يرد عليه ما لا يندفع
عنه وهو ان الاتساقَ حينئذٍ لا يوجد في اجزاءِ الحركةِ اقول يمكن دفعُه بان
المطلوبَ موقوفٌ على اتساقِ الحركتين في نفسهما وهو حاصلٌ ولا ينافيه عدمُ
اتساقهما باعتبارِ العددِ العارضِ لاجزائهما المفروضةِ فتدبّر يقال يمكن ان يكون
المرادُ باتساقِ النظامِ عدمَ الانقطاعِ ويعني بالزيادةِ على غيرِ المتناهي
العدم الانقطاعِ الزيادةُ عليه في جهةِ عدمِ تناهيه وذلك لان فيما
نحنُ فيه لفرضِ وقوعِ التحريكين من مبدءٍ واحدٍ ويكون هذا القيدُ
احترازًا عن الزيادةِ على غيرِ المتناهي في جهةِ التناهي فانها غيرُ مستحيلةٍ
كسلسلتين من الحوادثِ الغيرِ المتناهيةِ مبتدأتين من مبدأين مختلفين
احدهما من يومٍ والاخرى من يومٍ آخرَ قبلَ ذلك اليوم او بعدَه والدليلُ على
هذا ان المصنفَ لم يذكر قيدَ كونِ الزيادةِ في جهةِ عدمِ التناهي ولا بدّ من ذكره

لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال فلا

ولجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره

في الحركة اقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين

مبدؤهما واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين او لم يكن

مبدؤهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدأه وسط خط كذلك فلا

استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة

الى هذين القيدين وقد يقال لا نسلم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل

للمبدأ المفروض حتى يلزم المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت في الخلال لاختلاف

الحركتين في السرعة والبطوء نعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء

الاخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي

مرات متناهية لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مرات الانضمام متناهية

٢٠٩

قوله الزيادة اي الزيادة بدون هذا القيد وهو الزيادة في جانب التناهي ١٢ عـ قوله

لان السمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم المتنا

الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرناه فتدبر

ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات غير متناه **فصل** في المحرك

القريب الذي بلا واسطة محرك آخر للفلك قوة جسمانية نسبتها الى النفس كنسبة

الخيال الينا اى كل منهما محل ارتسام الصور الجزئية لان الخيال يختص بالمحرك

سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم تحقق بعض اجزائه على البعض

الخيالية وتسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك

الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها

مع افلاكه بمنزلة حيوان واحد ذي نفس واحدة تتعلق بالكوكب اولا وتعلقها

بافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان بقلبه اولا

وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكوكب الذي هو

كالقلب في الافلاك التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس

الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارات اولا

وذهب الشيخ ومن تبعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة

اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية على انفسها

فعدد النفوس المحركة على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا لان

الحركات الاختيارية يعني الارادية الجزئية لا تنبعث الا عن ارادة تابعة لاغلب الشوق

الى طلب امر ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا ويدل على مغايرتهما

الارادة للشوق كون الانسان مريدا للتناول ما لا يشتهيه كما في الدواء البشيع [illegible]

يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق

هناك وعدم ارادته للتناول ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء او حمية ثم ذلك

الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر

تصورا مطابقا او غير مطابق وحينئذ اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي

لا سبيل الى الاول لان التصور الكلى نسبته الى جميع الجزئيات على السوية

فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فلا بد

للتحريكات الجزئية الارادية له تصورات جزئية قيل لو كان المعتبر في صدور

الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه ممتنع الوقوع

الشركة يتوقف على وجوده لانا قبل حدوث السواد المعين مثلا

لا نتصور الا سوادا معينا في محل خاص في هذا الوقت على هذا الشكل

والمقيد بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكون الا كليا واما تصور

هذا السواد من حيث تشخصه المانع عن فرض الاشتراك فلا يحصل

الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا

ولعيب عنه بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف على حصوله في الخيال لا على

السبب الطرسي ۱۲ — اي تصور الجزئي ۱۲

حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي يتوقف على تحصيل الفاعل اياه والموقوف على

اي على ايجاد الفاعل آه ۱۲

ادراكه فانه انما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدأ لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في

اي تصوره ۱۲

الخيال ايضا مبدأ لحصوله في الخارج كما في الكرسي الذي يصوره النجار ثم يعمله هذا لا يصح على القدم

اذ الدليل مخصوص بالمركبات الجسمانية وحصول الجزئيات المجردة مرتسمة في النفس

٢١٥

لأن الصورة الجرمية بتمامه وهي أصغر بتمامه وهي أكبر ذاتا

ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين نوعية

الاختلاف المحدود عند الصورتين بالصغر والكبر لا اختلاف

في المحل من المادة او قبل الصغر ممنوع لجواز ان يكون الاختلاف

الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب بان العرض تابع

فيها أول التساوي في معاني الاعراض فاختصاصها ممتنع لمجرده

التساوي في ماهيات الاعراض لا يستلزم ذات المناقشة

الاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها لا سبيل الى الاول

۲۱۴

لانا نشكل في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني لان الصور

المختلفة بالصغر والكبر ايجابيات تكون مأخوذة من خارج فتعين القسم الثالث

فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه

الصورة الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة في الوضع وما هذا شأنه فهو جسماني

قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات

الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها

هذه التحريكات الغير المتناهية هل هذا الا تناقض صريح واجيب بان مبادي الحركات

الفلكية في اجرامها الفائقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة في اجرامها

والوجدان انما تم لو ان القوة الجسمانية لا تكون مؤثرة آثارا غير متناهية

ان لا تكون واسطة في صدور تلك الآثار وعن تجويز انها جاز ان تكون القوة الجسمانية

مدة غير متناهية وكونها واسطة في صدورها بلا تناهي جاز ايضا كونها

لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم

واذا كانت واسطة يجوز ايضا ان تباشرها استقلالا وقد

يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس

المنطبعة بواسطة قطعا بان الانفعالات الغير المتناهية عليها

النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية

من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذلك لا ينافي صدور التحريكات

الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الواردة عليها من غير تلك

# الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على ستة فصول

## فصل في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر

٢١٩

مولوی محمد حسین القضاة مسلم شه قوله اما بارد او حار اقتران الحار الطبق على

او حادث على التقدير الآخر كالبياض فالبارد الرطب كالماء والحار اليابس كالنار والبارد اليابس كالارض

٢٢

والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء

والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية

وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن

حيث انها تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها يحصل بتضرها

عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منها الى الآخر تسمى

اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الآخر في صورته الطبيعية

اي النوعية ولا يتبدل كل واحد منها بالطبع حيز الآخر المناسب له

تركّب الكلّ اذ لا يلزم توافق الكلّ عند عدم تخالف الكلّ والتالي

باطل اذ كلّ واحد منها هارب بطبعه عن حيّز غيره والمقدّم مثله وكلّ

منها قابل للكون والفساد والصور المحتملة للانقلابات اثنتا عشرة

حاصلة من مقايسة كلّ من الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة

فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الآخر بعينها انقلاب الاجزاء

٢٢٣

وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض المصنف
لبيانها وأما الستة الباقية فمنها لا يحصل إلا بواسطة ولم يتعرض لها لا
الأرض هواء وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها لا يحصل إلا بواسطتين
يعني انقلاب الأرض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ
الصاعقة تتولد من أجسام نارية وأدخنة السحب وصارت بالاستيلاء
البرودة على جوهرها متكاثفة فلو صح ما ذكره لكان تحول الماء مع لطافته
إلى أجزاء أرضية صلبة بلا واسطة وأيضا قد صح أن النار القوية تحيل
الأجزاء الأرضية نارا إلا أن الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا يقرب

منه في الحجم فلا استحالة لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية تنعقد حجرا بعد ما

الماء بالتبخر والنصوب وقيل ذلك معاين في عين سيحلو وهي قرية من

بلدة مراغة من بلاد اذربيجان فان ماءه ينقلب حجرا مرمرا والحجر يتخلل بالحيل تأمل

الاكسير ثم ماء وذلك بتصعيده ملحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجرى

مجرى الخل كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير بحيلة

سهلة اعادة يحللون منها اجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية

وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء

٢٢٦

تشتد البرودة فيصير ماءً ويتقاطر فيحدث من غير ان ينساق اليه سحاب

من موضع آخر وينعقد من بخار متصاعد والشيخ حكى انه شاهد ذلك

في جبل طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن الجبلية مثل

ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالحر كما يشاهد في الثياب المبلولة

المطروحة في الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في الكور

اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد الخ والنفخ والما

ايضا ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان ما ينفصل عن شعلته

نار الرايت احرقت سقف الخيمة واذن انقلبت هواء وايضا الماء الكائنة

قوله اذا سدت

قوله فاذن انقلبت هواء

الحداد تنطفي وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائلة عن

الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور

الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك

عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات لسائر العناصر والبسائط

سواء كان حقيقية او اضافية ليشمل الكلام للراجح الثاني ويكون تعريفا للآخر

جامعا اذا تصغرت واجتمعت بسبب في المركب وفعل بعضها في بعض بقوتها اي كيفياتها

المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات ههنا هو التخالف مطلقا

لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين الشيئين في غاية الخلاف والا

لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثاني كالمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق

والكبريت لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما

ذلك لانه الحاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركب بعضه حار و

بعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس فلما كان بين السواد والبياض على الاطلاق

تضاد او غاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

كل واحد بها سورة كيفية الحر الظاهر اذ ذهب ما ذهب اليه بعض المحققين

من ان الفاعل الكاسر هو بعض الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية

لا النفس بان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة

وانكسار سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل بنفس

الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودتها

وكذلك انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس

اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحر يكسر سورة حرارتها فحصل كيفية متو

متوسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث تستبرد بالقياس الى البرودة و
تستحر بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة
في جميع اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء
المركب مماثلا للحاصل في جزء آخر اي يساويه في الحقيقة النوعية
من غير تفاوت الا بالمحل وهي المزاج فصل في كائنات الجو [illegible]

٢٣٣

ملائم لها ووجه التسمية ان اكثر حادثات في الجو اي ما بين السماء والارض مما

يتعلق بالسحاب والمطر وما يتعلق بها بالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار

وهو اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت بالحرارة

وفي الحسن لغاية الصعود الصاعد الى ما يجاور الفلك من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء

قيل هذه الطبقة ليست بعيدة لان اسفلها بل هي سمعة تغيّنا ولي اسما البحث

حيث ان ما كان كثيرا فقد يعتقد سحابا اما هو الاول يمكن توجيه الكلام بان

لا تكون هذه الطبقة مستدركة بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع

٢٣٥

طبقات الاولى ما يمتزج مع النار وهي التي تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة من

السفل و تتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها والثانية

الهواء الغالب وهي التي تحدث فيها الشهب لتالثة الهواء البارد المختلط

بالاجزاء المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه

الارض ويسمى طبقة زمهريرية وهي منشأ السحاب والرعد والبرق

والصاعقة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس

بالانعكاس من وجه الارض والطبقتان الاوليان مما يحاور الكل الباردة الاخيان

الماء فحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخيرتين يستفيد كيفية البرد من مجاورة

الاجزاء المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها الى التسخن من تلاو

الاجزاء المائية لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس من الطبقة التالية لها

فينقطع عنها ما اثير شعاع الشمس فتصير باردة فلذا ابطل البخار في صعوده اليها

بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل من

التكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا

فاما ان يصل البرد الى الاجزاء البخارية قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده

فان وصل قبل اجتماعها برد السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل

٢٣٧

آه وقد يكون السحاب [illegible] بالبرد وعدم [illegible]

شديد ينزل بَرَداً لبقية الراء وأمّا إذا لم يصل البخار إلى الطبقة الباردة

لقلة الحرارة الموجبة للصعود فإن كان كثيراً فقد ينعقد سحاباً ماطراً كما

أصابه البرد كما حكى الشيخ أنه شاهد البخار قد صعد من أسافل بعض الجبال صعوداً

يسيراً وتكاثف حتى كأنه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق تلك الغمامة

والشمس وكان من تحته من أهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد

ويسمى ضباباً وإن لم يرتفع بل يبقى ذا حرارة تصل إليه لكثرة لطافة وإن كان قليلاً

فإذا أصابه البرد أي برد الليل فإن انجمد فهو الصقيع وإن لم ينجمد فهو الطل ونسبة الصقيع

إلى الطل كنسبة الثلج إلى المطر وقد يكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد

الشديد فيحصل حينئذ منه الاقسام المذكورة ولذا قدم المصنف السحب فيما سبق

بالاكثر واما الرعد والبرق فسببهما الدخان وهو اجزاء نارية تخالطها

اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر

مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين

السحاب فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لزوالها

مزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد

بتمزيقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية

للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان غليظا

ولا ينطفي حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ في

المتخلل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة

مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق

٢٣٩

شيء اصابه كثيرا ما يقع على الليل فيكدره وأما الرابعة فيقولون

ان السحاب انقل الكثرة البخار الذي [illegible] الى الليل فصار السحب [illegible]

لاجل ما للمشبه وانما هو [illegible] كأنه سحابا [illegible] يعوج الموج بالاذى [illegible]

للدكوك فيحصل الريح وقد يكون الاندفاع لعرض سبب اخر للسحب ولتراكمها

او لاحتلالها في القوام مدفع الكثيف الرقيق فيصل السحاب من جانب الى اخر وقد

تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اي ازدياد مقداره بدون انضمام جسم اخر

واندفاعه من جهة الى الاخرى فيدافع الهواء ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع

ما يجاوره فيتموج الهواء وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى الغاية فتقف وقد يحدث الصبا

قوله وقد يكون بسبب

٢٤١

+ ليحصل الريح المولوي محمد عين القضاة سلمه

امر بكاسب الهواء لانسداد اصح جهة تحرك الهواء الحار ولين ذلك الى جهة بصورة اصلع

الحار وقد يكون بسبب الدخان الصاعد الى الطبقة الزمهريرية وتموج الرياح

با يكون شديد ما لم يكن ملتهبا بكيفية سمة نحو ما قد يرى في شجرة شعل البلاد

الحراقة ونبه بالاستعانة وقيل انحلال طبيعة مادة الشهب والرعد

بالارض الحارة حلا ومتحد تدبلح معلقة الجيد دقيقة فيل وعمل

الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بتصادم تفعة كانها تلتوي على نفسها وهي الاعصار واما قوس قزح فهي انما تحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صيقلية

متقاربة غير متصلة مستديرة أي واقعة على هيئة الاستدارة وما به

انادا مضيء وخلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع

ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك

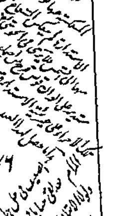
الاجزاء جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق وانا
على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر الى الشمس فيرى في كل
جزء من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل الذي
ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل
فكانت تلك الاجزاء على هيأة قوس مستضيئا باقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع
الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة البصرية
الى الشمس من الطرفين واما لم احد موتها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء
الرشية جسم كثيف ليصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شيء اذا كان ورائه شفاف
آخر وانما قيد بكون الشمس قريبة من الافق لان الاجزاء الرشية الكائنة في الهواء
للطافتها تنحدر سريعا فاذا بعد سمت تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لو صدق ذلك
لم يحس في الحياض شيء غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية

المذكورة على غير هيأة الاستدارة فلما تقرر ذلك علم ان الساطح اسالا ... [illegible]

قوله قلت اه

[illegible]

٢٤٦



المشعاع والانعكاس وإذا اجتمعت تلك الأجزاء على هيئة الاستدارة
انعكس الشعاع من كل منها إلى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح ولتلك الألوان أسباب
أحدها ضوء النير وألوان الغمام المختلفة وقد يقال إن الناحية العليا منها لما قرب
من الشمس قوي بها الإشراق وترى الأحمر الناصع ولما الناحية السفلى فلما بعدت
عنها كانت أقل إشراقا فترى فيها حمرة إلى سواد وهو الأرجواني وأما ما يتوسط
بينهما فإن لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا بأن الكراثي
لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبأن سبب اختلاف
ألوانها لو كان اختلاف أجزائها بالقرب والبعد مقيسا إلى النير كان الأسفل

اللون اللويين الى الآخر على سبيل التدريج فلم تكن الالوان الثلثة متشابهة الاجزاء

عند الحس وقال الشيخ لست احصله واما الهالة فايضا انما تحدث من ارتسام

ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة

حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس

الشعاع البصري من كل منها الى النير ويظن في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير

دون شكله لما سبق وكان مجموعها على هيأة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة و

تدل على حدوث المطر لانها تدل على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يحصل سحابتان

على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة وتكون

التحتانية اعظم لانها اقرب الى الناظر وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان

هالة الشمس وتسمى الطفاوة بضم الطاء نادر لان الشمس تحلل السحب الرقيقة

وحكى الشيخ في الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان

٢٤٨

قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار و

كان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلب الى النارية و

لسرعة حركتها ترى كالمنطفي بناء على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات انه

يشتعل طرفه العالي ولا يزال يذهب الاشتعال فيه الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا

على سمت الدخان الى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال حولها

الارضية نارا صرفة صارت غير مرئية فظن انها طفئت ولذلك نطفئ

ولعل منهم من الرجه فقط ورقه ۱۲ مولوی محمد معين القضاة سلمه

وان كان الدخان غليظا لا ينطفي النار يا تماوسته ويقلبه مطلقا

ويكون على صورة ذي ذوابة او ذنب او رمح او حيوان له قرون وحكي ان علا اليه

وان كان

٢٥٠

برماني كثير ظهر في السماء نار مضطرمة في ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت ظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبيه الهباء والرماد وان كان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمع الرعد والزلزلة وتفجر العيون واما علة البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة فتبردها

اي بالارض فينقلب مياها لمخالطتها اجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا يسعه

الارض اوجب انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال ابو البركات والمصنف ان

السبب في العيون والقنوات وما يجري مجراهما هو ما يسيل من الثلوج ومياه

الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية

والأبخرة المحصورة في الأرض لا مدخل لها في ذلك واحتجاجه بأن باطن الأرض في

الصيف أشد بردا منه في الشتاء فلو كان سبب هذه استحالتها السخونة يكون

العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف أزيد وفي الشتاء أنقص مع أن الأمر

على خلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق أن السبب الذي ذكره صاحب

المعتبر معتبر لا محالة إلا أنه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المصنف

واحتجاجه في المنع إنما يدل على أنه لا يجوز أن يكون ذلك هو السبب التام

٢٥٣

إلا على أنه لا يجوز أن يكون خلاء ساريًا في الجملة وإما أغلظ البخار يحتقن

في مجاري الأرض أو كانت الأرض كثيفة عديمة المسام لجمع كالبالوعة

ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الأرض ولو لا الريح والدخان وربما قويت المادة على

شق الأرض فيحدث صوت هائل وقد يخرج نار لشدة الحركة المقتضية

لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن **فصل** في المعادن

المركب التام وهو الذي لصورته نوعية تحفظ تركيبه لما ان يكون له نشو

ونمو اولا فالثاني هو المعدني والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية

اولا فالثاني هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينتهض دليل

على ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدني ليس له

نشو ونمو وغايته عدم الوجدان انه لا يدل على العدم

ولذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان

والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن وقد تمسك لشعور

النبات واختياره في الحركة بما يشاهد منه انه عن سمت الاستقامة في

الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع ينعوج

ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة النخل واليقطين امارات

شاهدة بذلك وقد تمسك ايضا لاغتذاء المعدن بما نشاهد في المرجان

من نماء الاحجار والادخنة المحتبسة في الارض اذا كثرت تتولد عنها امور لم تكن

كثيرة اختلفت علماؤهم من الاجساد الخلقية والكون والكيف يتكون منها

الاجسام المنطرقة فانه على التعاقب على الذي يولد الشمس والبلور والزيبق والزنجر

والرصاص فنحوها اما ابيض وهو القلعي او اسود وهو الاسرب واد الطلو العاصي

اريد به الابيض وغيرهما من الجواهر المستعمل في عمل الزيبق والرصاص

من هذا القسم خارج اما الرصاص فلانه من الاجساد السبعة

التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت وانه لا يستعمل فيه

واما الزيبق فلا بد من الاستقصاء فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه يتولد

من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة

بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكبريتية

كالقطرات المرشوشة على تراب هباء مسحوق غاية السحق

يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحيط بها وان غلب الدخان يتولد

الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعضها اي الزيبق

بعض اى الكبريت تولدت الاجسام الارضية اى الاجساد السبعة

المنطرقة وهى القابلة لضرب المطرقة بحيث لا تتكسر ولا تتفرق بل تلين

وتندفع الى عمقها فتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد

والخارصيني والاسرب والقلعي

## فصل فى النبات

وله قوة

اي صورة نوعية من شأنها الشعور عند الادراك تحفظ تركيب البدن عليه

الثاني ان آثار القوى المتنوعة وافعال مختلفة بآلات مختلفة فلو كان الواحد لا

يصدر عنه افعال مختلفة الا بالآلات المختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث

هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن الواحد

مختلفة الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهات الآلات وغيرها ومع ذلك

كمال اول هو ما يتم به النوع اما في حد ذاته كهيأة السرير واما كمال الجسم السرير

لانه لا يتم السرير في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال الجسم

الابيض لا يكمل في صفة الابيض الا به والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبعي

ليس المراد منه هنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي ولصورة

عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من زعم الطبع على انه صفة كمال الحيوان

عن الكمال الثاني فالكمال الاول قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان و

السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل لصنعه فيه فان الحيوان جوهر على انه صفة جسم

جسم مشتمل على الآلة وقع على انه صفة كمال الكامل والبيوت احترز به عن صور البسائط

ما يتولد بزيد بعينه فقط وامتزج ببعض النفس الحيوانية والانسانية

فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة

٢٦٣

الجسم الذي هي فيه فتلصق تلك القوة ذلك الجسم المتحلل بدل

ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال

الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم رعوا مشاكلة الغاذية و

التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا

وعمقا قيل احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار

الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في

بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام

البالاسقسه واذا كان كذلك فنقول والزيادات الصاعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة الصاعية والاقتار الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به مبدء السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال نشوه وقيل هما خارجان بقوله على تناسب طبيعي اي ليستا تقتضيهما طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين

اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره الثلثة

ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد

صرح بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ولما قوة مولدة

لاجل بقاء النوع وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ

لمثله او شخص من جنسه كتبيل النخل واعلم ان ههنا ثلث قوى احدها

ما يجعل الدم المستعد للتكوّن منيًّا في الانثيين وثانيتها ما يهيّئ كل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدًّا للعظم وبعضه مستعدًّا للعصب الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثتها ما يصوّر مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها وتسمّى مصوّرة وذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المصنف ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصوّرة ههنا والغاذية تحيل الغذاء وتشبّهه وتلصقه وتدفع ثقله فلها خوادم اربع

قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للتفل لا يتحدان تتحد

الغاذية والهاضمة والثالث الاطباء كجالينوس وابن سهل المسيحي

وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتأخرين لم يفرقوا بينهما

وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يبتدئ فعلها بعد

انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة

عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم

صورة نوعية فاذا استحال ذلك شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة

وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة

الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصل لاجل ان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله

يأخذ استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص ويأخذ استعدادها

للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينقص والثاني يشتد الى ان

الى حيث يبطل انتها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى وهي العضوية

ثم منه ان اصحابها سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة

والثانية هي فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لو اريد ان يكون حصول

الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت

كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى المذكورة في الفصل لها غير متناهية

كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها بتغير في الكيف فقط وبعضها بتغير في الصورة

النوعية ايضا فالمناسب ان تكون تلك التغيرات كلها بقوة واحدة هي الغاذية

ولابد ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا كذلك فالقوة بعينها تكون

مبطلة للصورة الاولى ومحصلة للصورة العضوية فالتي مبطلة للصورة الغذائية

ومحصلة للصورة الدموية والنامية تنقص من الفعل والانفعال للتسوية

٢٦٩

الغاذية تفعل الى ان تعجز فيعرض الموت قيل هذا دليل على التغاير بين

القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة

والضعف فيحصل برهة من الدهر ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في

سن النمو الى قريب من الثلثين ثم يبقى الى مدة من الضعف فيحصل منه

ما يساويه وذلك في سن الوقوف الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا

تقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي

الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي

هو ما بعده الى آخر العمر **فصل في الحيوان** وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال

اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلي من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في

النبات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من

جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا

فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة

النفوس الحيوانية قال بعض الفرس ليس بمحرر ما ذكره والا لم يبق فرق بين الطبيعة والفرد فتامل

ما يفعل الافعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

فقط اللهم الا ان يقال بحسب ما ادعاه بعضهم من ان بدن الحيوان مشتمل

على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد

نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس الناطقة

لانها واحدة عندهم وآثار الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب كلها اليها

من جهة ما لها اعتبار المختص بها من الآثار هو قوة مدركة ومحركة اما المدركة ففي

اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان
المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان يمكن التحقق في نفس الامر او
التحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض
الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم
لذة الجماع السمع وهو قوة مودعة في العصبة المفروشة في مقعر الصماخ
التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت
لتموجه الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها

ادركته القوة المودعة فيها وليس ان كان الهواء قريباً منها

وليس المراد به وصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة اذ هواء

واحد بعينه يتموج ويتكيف ويوصله اليها بل ان ما يجاوره

الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضاً وهكذا الى

ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة حينئذ

والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين

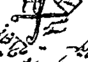
تتقاربان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعاً صليبياً ويصير تجويفهما واحدا

٢٧٤

ثم تتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي هو في الملتقى
أودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النور وللمذاهب المشهورة
للحكماء في الإبصار ثلثة الأول مذهب الرياضيين وهو ان الإبصار بخروج
الشعاع من العينين على هيئة مخروط رأسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر







٢٧٤

اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب

جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها

التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه

من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك

الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسامات التي في غاية الدقة وستو

المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد مستقيم

فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة

وتخيل بحركته هيأة مخروطية الثالث مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار

بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا

ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا تفيض به صورته

على الجليدية ولا يكفي للابصار الانطباع في الجليدية

ولا يرى شئ واحد شيئين لانطباع صورته في جليديتي العينين

بل لابد من تادي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنها الى الحس

المشترك ولم يرد وابتادي الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنها الى الحس

المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل اراد وان انطباعها

في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها

على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار

ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع الذي في البصر بل ان الهواء المشف الذي

بين الرائي والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار

والشم وهو قوة في زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي

والمشهور على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف
بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى المجاور للشامة فتدركها وقيل بعدم
بسبب التحلل وانفصال اجزاء من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتحس الشامة

بتصل ذي الرائحة والشامة من غير استحالة في الهواء ولا تحلل وانفصال والذوق

وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان ويدرك بها بتوسط

الرطوبة اللعابية بأن يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم يغوص

هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس حينئذ هو كيفية

ذي الطعم وتكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية

الى الحاسة او بأن تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص

وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن

وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها

اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة

وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من

زاد اللطافة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا

خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة

والمتصرفة عند جميعها من المدركة مع ان المدرك قسمان

الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي يعين على الادراك اما الحس

المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اى لوح النفس فهو قوة مرتبة فى مقدم

التجويف الاول من الدماغ يقبل لتلك الالة فى الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة

فى الحواس الظاهرة فهو لاء الحواس كالجواسيس لها ولذا سمى حسا مشتركا وهى غير

البصر لانا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا

وليس ارتسامهما اى الخط المستقيم والمستدير فى البصر لان البصر لا يرتسم فيه الا المقابل

وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون فى قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صور



٢٨١

القطرة والنقطة وتبقى قليلا لا على وجه تتصل الارتسامات البصرية

المتتالية بعضها ببعض فيشاهد خط واحد او دائرة على ما يجوز ان يكون اتصال

الارتسام والدائرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول الارتسام الاول القو

ارتسام الاول وعند تعاقب البادي فيكونان معا واما الخيال فهو قوة مرتبة

في مؤخر التجويف الاول من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات

وكان الروح للحس في البطن المقدم حوامل للحس المشترك وقيل الادراك في

مقدم ذلك البطن بالحس المشترك احرى وفي مؤخره بالخيال احرى فحيط

جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك فانا
اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها
التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع
الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وقيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون
لحفظها في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختزان بين حالتي الذهول والمشاهدة

في الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل

على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون

الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها

الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معاً

فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه نظران

الحفظ مسبوق بالقبول مشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة سلمنا

الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما
ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق
لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك
لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة
قوة جسمانية امكان ان يدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته بل اللازم منه هو
امكان ان يدرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال كالقوى التي

والاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي يدل

على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون

الآخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها

الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معاً

فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال وفيه نظر لان

الحفظ مسبوق بالقبول مشروط به ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة سيّما

بالخيال على أن القبول والإدراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول

والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد ومنها الوهم وهو

قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الأخص بها هو آخر التجويف الأوسط من الدماغ تدرك

المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات الظاهرة الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحا

في الشاة بأن الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليها العاطفة

٢٨٦

فهي قوة مرتبة في اول التجويف الآخر من الدماغ تحفظ ما تدركه

القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات

وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن

اي التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول من ذلك

التجويف من شأنها تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور

والمعاني مع بعض وتفصيله عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل

٢٨٧

وبمدركاتها تضم بعضها الى بعض وتفصله عنه سميت مفكرة واذا
استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها
الوهم في الصور الحسية مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا
المتقابلة فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطانة
تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة

الحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية فهى القوة التى اذا ارتسمت

فى الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت اى تلك القوة الفاعلة على التحريك

اى تحريك الاعضاء وهى اى الباعثة ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء

المتخيلة سواء كانت ضارة فى نفس الامر او نافعة طلبا للحصول اللذة تسمى قوة شهوانية

لان حملها هذا ناشئ للشوق الى تحصيل الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة

الفاعلة على تحريك يدفع به الشئ المتخيل سواء كان ضارا فى نفس الامر او

مفيدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل الى الشوق الى

دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهى التى تعد العضلات بقبضها و

بسطها وتشنجها وارخائها للتحريك فصل فى الانسان وهو مختص بالنفس

الناطقة وهي كمال اول لجسم طبعي آلي من حيث انه يدرك الامور الكلية والجزئية

المجردة ويفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار

قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية

والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية

وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية

او بالحدس والتجربة على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اي

تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة

العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة

لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات

اي التي يكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري

بنفسها بل هي مستعدة لها وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني والتر اطلاقه

على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية

ان تحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه

لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة

وارتسمت صورها فى الآلة الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها

الى بعض استعدت لان تفيض عليها من المبدأ صور كلية

واحكام فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قويا لان

تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس

وهى العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات

وفيه نظر اذ ليس فى هذه المرتبة الا استعداد الانتقال فالمراد

بالملكة ههنا اما ما يقابل الحال اى الكيفية الراسخة لان

استعداد الانتقال الى النظريات راسخ فى هذه المرتبة

او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود

الانتقال اليها بناء على قربه كما سمى العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه

بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات

النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث

تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا

لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة يقوى

بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات

عندي انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على

الاستحضار كافية فيه فاذا حضرت للمعقولات وذهلت عنها فهي قادرة على

استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لانحصر مراتب القوة النظرية في الاربع

فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها

الكلية وهي العقل المطلق اعتبرها المترجم بالقياس الى كل معقول

بالمادة ولا شبهة في وقوعها في هذه النشأة وقد تعتبر بالقياس الى

جميع المعقولات معا والظاهر انها حينئذ انما تكون في دار القرار

ومنهم من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة لا يشغلها شأن

عن شأن فانهم مع كونهم في جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا في سلك

المجردات التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم ان العقل بالفعل متأخر

في الحدوث عما سماه المصنف عقلا مطلقا لان الملكة ما لم يشاهد مرات كثيرة

لا يصير ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان المشاهدة تزول بسرعة وتبقى ملكة

الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى المشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر في الحدوث

فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة

وتسمى معقولاتها عقلا مستفادا ولا يخفى على من لاحظ كتب الفن ان ما ذكره خلاف

اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة

او نفس تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان كان حصول

كل نظري له بالحدس من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية

واعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلع على مبدء

التعقل للنفس تطلع على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت

مادية لكانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم وتنقسم لا سبيل الى الاول

لان كل ماله وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء

و لا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة

يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل

ولا بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب انما يتركب من البسائط

وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم وهو الانقسام بالقوة

غير مناف للبساطة لان الحال في كل جزء منها غير الحال في الجزء الآخر

هذا انما يتم اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده

ممنوع وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب من البسائط

ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام

تلك البسائط هذا خلف ونقول ايضا ان التعقل اي تعقل النفس

المجردة ليس بالآلة الجسمانية والا لعرض لها الكلال لضعف البدن

كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك لان البدن

بعد الاربعين ياخذ في النقصان مع ان القوة العاقلة حينئذ تستكمل والنفس

هناك تشرع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر سن الشيخوخة

فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في تدبير البدن

المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك الاستغراق يعوق النفس عن

تعقلاتها وقد يقال يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن

وكان ما يرى من ازديادها التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس
وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على عمل من المشاغل يقدرون
على ما لا يقدر على مثله الشبان الاقوياء وفي آخر سن الشيخوخة
يستولي الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى
للتمرن والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج
الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى
القوة العاقلة ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث
الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فانه قائل بقدمها

لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة

فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها

او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون

بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها

في الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا

لا نسلم ان ما عرفوا النفس به حصل لها وان سلم فلا يكون حصة

للقدر المشترك بين النفوس وهي متمايزة الحقيقة وما به الاشتراك

غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض

المفارقة اما للحوق الشيء بسبب القوابل اي العوارض المفارقة للشيء

٣٠٢

لا نقيض من المبدأ الفياض عليه إلا القابل لذلك الشيء واحتاج

استعداده لأن الماهية لا تستحق العوارض لذاتها وإلا لكان العارض

لازماً والقابل للنفس وعوارضها إنما هو البدن فمتى لم تكن

الأبدان موجودة لم تكن النفوس موجودة على التعدد والاختلاف

فتكون حادثة مع الابدان ضرورة فهذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ

اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض

المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لا الى النهاية

# القسم الثالث في الالهيات اي مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم

وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة او لا والثاني اما الواجب او ممكن

الفن الاول في تقاسيم الوجود قيل اراد بها الامور العامة الكلية بامورها تنقسم

الماهية إليها بحسب الوجود والمراد بالأمور العامة ما لا يختص

بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر والعرض وقيل هي

ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات اما على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا

قوله ما يشمل

معه ما يقابله يكون شاملاً لجميع الموجودات زاد بعضهم

قيداً آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي وهو

مرتب على سبعة فصول فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحداً

بالعدد مشتركاً بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه

موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه اسود

وابيض هذا خلف ومنهم من جوز اجتماع المتقابلات

انما يمتنع في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة

النوعية او الجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة

في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي في كل فرد منها معروضة

لتشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع المعروض

والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة

بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود

في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا

في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية

موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها

فی الخارج متعینة فی ذاتها غیر قابلة للاشتراک فیها

فلا یتصور کونها موجودة فی الخارج ومشترکة بین افراده

بل هو معنی معقول فی النفس مطابق لکل واحد من جزئیاته فی الخارج

علی معنی ان ما فی النفس لو وجد فی ای شخص من الاشخاص الخارجیة

مولوی محمد عین القضاة

لكان ذلك التشخص بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد
متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد لو وجد متشخصا بتشخص عمرو كان
عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما ياتي على مذهب
من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل
فيها صور واشباح مخالفة لماهيات الحقائق فالكلي عنده هو الاشباح

٣١٣

المعلومة بها واما الجزئ فانما يتعين

بمشخصات زائدة على الطبيعة الكلية

كالوضع والاين وغيرهما اقول

قوله فانما يتعين

محمد علي القضاة تسليم قوله فانما يتعين

قوله بمشخصات

ظاهر هذا الحكم غير صحيح على الاطلاق اذ الجزئي قد يتعين

بنفسه كالواجب وقد يتعين بالطبيعة الكلية وحينئذ

تكون منحصرة في فرد واحد وقد نقل صاحب المحاكمات عن

بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية

لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج بمرتبتين عند العقل

ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض
وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض بل الحق ان المتشخص
هو المبدء الفاعلي فان الشخص ليس الا شدة الهوية وهذه الهوية
ربما تكون للذات وهو واجب الوجود وربما تكون هذه الهوية بالغير
فذلك الغير هو الذي جعل شدة الهوية هوية ولانه المتشخص لا هذا لا ذاك

من حيث هو كلي وان نفس تصوره مفهومه غير مانع من الشركة بين

الكثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث

هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية والانسب

ان يقال فالمتشخص زائد لا يتحقق التعريف ويمكن ان يتكلف يقال المراد

بالمتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا

كما يطلق المنوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا

ويكون حينئذ جمع المتشخص باعتبار افراد

الجزئي

## فصل في الواحد والكثير

اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها انه واحد
واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم فهو
قد لا يكون واحدا بالشخص لا محالة يكون امورا متكثرة لها جهة وحدة

اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها اى خارجة عنها

محمولة عليها اولا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون

بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان

وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق وبالانسان

والثاني قد يكون بالمحمول لو كانت فيه جهة الوحدة محمولا بالطبع على

الامور كالقطن والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع لو كانت جهة الوحدة موضوعا

القطن والعاج نسبة سواء

بالطبع لما كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان لعارض [illegible]

عنهما وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك

الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره والتصرف

فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينته بحسبه ذلك

يدبرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان ايضا

متحدان في التدبير الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو

عارض للنفس الملك وقد يكون الواحد بالعدد اي الشخص كزيد

وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وحينئذ قد يكون الاتصال

وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء

وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين عند

حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية

وقد يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الآخر

وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون

حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا كالنقطة والمفارق واما

الكثير فهو الذي يقابل الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم كذا

قیل لما کان التقابل من عوارض اقسام الکثیر فلا یبعد ان یتصور

المتعلم عند البحث عن الکثیر فیحصل له حیرة واشتباه فی ماهیته

فلذا اورد هدایة فی بیان حقیقة التقابل واقسامه دفعاً لذلک

الاشتباه اقول الاقرب ان یقال لما ذکر المصنف ان الکثیر یقابل الواحد لا یبعد ان یحصل

للمتعلم حيرة فان مفهوم التقابل ما ذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه

وتوضيحه الاثنان قيل اى العرضان فان التقابل انما يعتبر فى الاعراض

دون الجواهر وكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد فى الصور

النوعية ايضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان اى لا يمكن اجتماعهما فى

شئ واحد اريد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين فى تضاد الصور النوعية

وعدمه ولا يعقل ممّا سيأتي من أخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم

والملكة ما المراد هو الأول لجواز أن يكون ذلك للإشارة إلى أن ذينك المتقابلين لا يعقل

الا بالنسبة اليه من جهة واحدة قيل هذا لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة

العارضين لزيد من جهتين ونوقش فيه بأن الابوة والبنوة المذكورتين

ليستا متضايفين لأن تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى

ش قوله ليستا آه فلما لم يكونا متضايفين فلا حاجة الى التقييد بقوله من جهة واحدة ليدخل بهذه الابوة والبنوة ١٢

ويجيب عنه ان مطلق الابوة والبنوة متضائفان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين لا المقيدين حتى يتوجه ما ذكر واقسامه اربعة لانهما اما وجوديان او لا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فهما المتضائفان او لا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب والايجاب اورد عليهما اولا فلجواز ان يكون عدميين

وقد يجاب بأن العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه

محصلہ ان التقابل بین العدمین غیر ممکن ١٢ — ای ولا یقابل العدم آہ ١٢ ع

والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما في كل موجود معاً

ای المثال المذکور ١٢ ع — ای الدلیل المجیب

لما أضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين

کزید وعمرو فی المثال المذکور ١٢ ع — ای سنیۃ الجواب ١٢ ع

مضافًا الى الآخر كالعمى وعدم العمى فانهما يجوز ان لا يكونا بين المفهومين اللذين

اضيف اليهما العدمان كذلك كعدم القياس المنتج وعدم العلية بالغير فتحمل تعديل السلطان

قوله مضافًا اه

سواء كان السابب اليه ما مطلقًا او مضافًا وعلى التقديرين لا يمكن ايجابهما اذ عدم التي لا يجتمع مع عدم عدم الشي بعينه ولا يجتمع الاتصاف بهما ولا يرتفعان الا بالعبارة فانه لا تقابل بين الاعدام وفيه انه لو اريد بالاتصاف نحو عدم العمى بين البصر الى عدم العدم يحتاج الى تعدد العدم وتعدد المضاف اليه فتامل وايضا يرد على لزوم سلب السلب ليس ايجابا وان يرجع بعض السلوب

قوله مضافًا الى الآخر ويكون لك

العدم الآخر مضافًا الى ما اريد ثبت ايضا كالعمى وغيره الا ان كل يمكن مضافًا الى الآخر يحقق التقابل بينه وبين مضافًا ما اضافا اد اوضح يكون مطلقًا ومضافًا ثم يكون تعدد ولا تقابل بين المطلق والمضاف كما مر ولا ان يوضح بها ينظر الى سماقت بما فى الاتحية الاتحية المذكورة فانه قد يرد ما تقدم وكان العدم المضاف اليه المعاوج من الاعدام الى الآخر مطلقًا بالمضاف الرحمة المحتاج ان لا يمكن اعود ابتعانا الآخر تلك الاعدام وذلك فانه نقيض لشانه رفعه فالعدم المطلق المضاف

يجوز ان لا يصدق العدم على شيء كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم

قابلية البصر اما ثانيا فلان وجود الملزوم في المحل المقابل لانتفاء اللازم عن ذلك المحل

۳۲۹

عدم لازم الايجاب مع وجود الملزوم ثمة فيكونان متقابلين بالضرورة ۱۲ مولوی محمد علی القضاة

كوجود الحركة للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه وليس داخلا في العدم

والملكة ولا في السلب والإيجاب إذ المعتبر فيهما أن يكون العدمي عدما للوجودي

أحدها الضدان المشهوران وهما الموجودان والمناسب لوجه الحصر أن يقال

الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه

وهو أعم من الموجود عند المتكلمين كالسواد والبياض وقد يشترط

في الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين

وثانيها المتضائفان وهما الموجودان بل وجوديان تعقل كل واحد منهما

بالنسبة الى الآخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما

امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا اي عدم ذلك الوجودي لا مطلقا بل

يعتبر فيهما موضوع قابل لذلك الوجودي بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل

فان اعتبر قوله لعدم تحققه في وقت اتصافه بدوام العدم فنقول العالم

ملكة التصديقات كالكوسجية وانما لم يجعله من قبيل الوقتيات

يكون ملحقا بالضيق لاتيان الملكوسية واذا اعتبر قوله لعدم من شانه ان

من شانه فيكفيه تحقق الملكة ... بحسب نوعه ... كالعمى

٣٣٢

قوله ... محمد عين القضاة سلمه

او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل اي جنسه البعيد اعني الجسم لكنه فوق الجماد بالكلية

الحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان ايضا كالمتقابلان بالسلب والايجاب كالامرين الاولين

في الضمير لا في الوجود العيني اي جاء امران عقليان وامران شيا

النسبة التي هي عقلية الصدق ولا وجود لها في الخارج حتى لا

هذا قال الشيخ في الشفاء المتابعين لا يحتاج السلف ذكر تجريد

الصدق فقط كالمرسية واللادوية ولا مركب كتولها ريد

فربما يدل ليس لم يرد ان الاطلاق هذين المعنيين على موضوع واحد

في زمان واحد محال وقال ايضا ان من التقابل الايجاب و

السلب ومعنى الايجاب وجودا اي معنى كان سواء كان

باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب

لا وجود اي معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه او لا

وجوده لغيره **فصل** في المتقدم والمتاخر اما المتقدم فيقال

على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر

والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن

٣٣٥

ان يوجد الآخر بكسر الخاء بمعنى المتأخر الا وهو موجود معه او قبله ليشمل

العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر اي المتأخر موجود قبل يعني

ان يزاد في تفسيره قيد كونه به غير مؤثر في المتأخر ليخرج عنه التقدم العلية

اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه

فلا حاجة اليه لان قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود

مغني عنه وان اداكون نه غير مؤثر في الجملة فخرج لان الفاعل الغير المستقل

متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا نيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا

كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم سيدنا ابي بكر على

سيدنا عمر رضي الله تعالى عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ

محدود كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتيب الاجناس

والانواع الاضافية على سبيل التصاعد او التنازل والخامس المتقدم بالعلية

وهو الفاعل المستقل بالتاثير اى المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه وعند

صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتاثير

اولا واعلم ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد هي الحاجة [illegible]

وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك

تقدم بالطبع ويختص التقدم بالعلية باسم التقدم بالذات واستعملهافي تاطيغوریاس الشفاء كذلك كتقدم حركة اليد

على حركة القلم فان كانتا معًا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحركت

اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام الخمسة استقرائی

لا عقلی وقد يقال للضبط التقدم ان احتاج اليه المتاخر فان كان كافيا في وجوده

فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع ان لم يكن محتاجا اليه فان لم يكن
لاجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتيب
فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر فيقابل على ما يقابل
المتقدم ويتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم فصل في القديم و
الحادث القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره
وينحصر في الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه

والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث

بالزمان هو الذي لزمانها ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا

ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا

كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات هو أخص

مطلقا من القديم بالزمان وهو أعم من وجه من المحدث بالذات

وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان والبواقي متباينة وكل

حادث زماني فهو مسبوق بمادة اي بما يكون موضوعا

للحادث ان كان عرضا او هيولى له ان كان صورة او متعلقا

ان كان نفسا مجردة والثاني ظاهر من تصور مفهومه والاول

لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله
ممكنا بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم موجودا
انا انه ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف ثم ذلك الامكان امر وجودي اي موجود

اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي منتفٍ وبين قولنا لا امكان له فتو

كان الامكان عدميا والا لكان الممكن ممكنا هذا خلف وفيه نظر لان ما

ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين لكان الممتنع ممتنعا و

المعدوم معدوما اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا وامتناع له وعدمه لا وعدم له والحل

ان يقال قولنا امكانه لا معنا له الا انه متصف بصفة عدمية هي
الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة العدمية
وكما انه فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب الاتصاف
بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب
الاتصاف بها ولا يشكل معنى قولنا امكانه لا ثبوت امكانه صفة
سلبية والصفة السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف هنا
وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان لحادث قبل وجوده والفارق يبطل معه
الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين القولين عند المفهوم
وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم
تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون بعيد



مولوي محمد عين القضاة

أقول فيه بحث لأن قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له

بمعنى انه لا يتصف بالامكان بأن العدم والامتناع سيان مع

أن المعدوم والممتنع متصفان بهما وهذا هو المفيد في هذا المقام لا

بمعنى أن امكانه قبل وجوده معدوم فحينئذ الامكان اما أن يكون دائما

ثابتا أو لا يكون ثابتا ثابتا لا جائز أن يكون دائما ثابتا لامتناع امكان الوجود

اما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اى الامكان اضافة بين

الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود

وليس هو نفس ذات الحادث وهو ظاهر ولا امر منفصلا عنه اذ لا

معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به وهي

المادة وما توهم من ان امكان الشيء هو اقتدار الفاعل عليه فيكون

قائما به فاسد لان الاقتدار وعدمه معللان بالامكان وعدمه فيستحيل

لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا لا نسلم

ان المتعلق بالحادث منحصر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون

امكان الحادث قائما بشيء يتعلق بالحادث غير تعلق الحلول والتدبير و

التصرف ولو كان بتعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا

غير جسماني حالا في جوهر آخر كذلك ولم تقيموا دليلا على امتناع ذلك او نقول

جوهر غير جسماني فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الحق

اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولا يمكنهم

تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ

ما ذهبوا اليه على هذه القاعدة مثل ما سيجئ من ان العقول

جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة توجب كون

العقول مادية لان كل حادث لابد له من مادة

فصل في القوة والفعل القوة هي الشيء الذي هو مبدأ التغير في

شيء آخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر

على ان الاخر المتغير لا يجب ان يكون مغائراله بالذات بل قد يكون مغائرا

له بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية

فان التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون

المعالج والمعالج متحدين بالذات متغائرين بالاعتبار واما في الامراض

البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن فهما متغائران بالذات

واعلم ان القوة قد يطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل اعني

الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او يذكر هذا المعنى المقابل

٣٥٠

وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من الآثار

اشارة الى البرهان على وجود القوة في الاجسام ١٢ الحرارة الى رد برودة الماء ١٢ بيان ١٢

والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهي صادرة

عن قوة موجودة فيه لان ذلك اي المذكور من الافعال والآثار اما

او ما يصدر عن الاجسام ١٢ ع

ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل لاشتراك

الاجسام فيه والثاني ايضا باطل ولا لما كان ذلك مستمرا ولا اكثريا

لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية فليد الادلة الاول

فيه بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية مطلق الامور الخارجية

فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد بها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية

كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال التوجيه هذا المقام ان الامور الاتفاقية

التي لا تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما ذكره

٣٥٢

تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا

والسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا

وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذى يتأدى الى المسبب على احد الوجهين

الآخرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن كون

عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب

## فصل فى العلة

والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود فى نفسه ثم يحصل من وجوده

وجود غيره وظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية

ولذلك عرفها بعضهم بانها التى يكون منها وجود المعلول

وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده

في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال

عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب

للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع

قوله وغاية توجيهه

قوله ومع هذا

مولوي محمد علي القضاة

لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن ان يتحرك
السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما لا يعلم الا بلازم
عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام ان ذلك
الامر العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق
ان مدخلية الشيء في وجود آخر اما ان تكون بحسب وجوده فقط كالفاعل
والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه
فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد لانه لا بد من عدمه
الطاري على وجوده فيجب ان يوجد ولا ينعدم والمناسب ان يقال العلة ما يحتاج

اليه امر في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية

اما المادية فهي التي تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون

المعلول موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي

تكون جزءا من المعلول ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز

وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام من

المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر

والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان علتان

للماهية داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا

لتوقفه عليهما فخصتان باسم علة الماهية تميزا لهما عن

الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما العلة الفاعلية

فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي

لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما تكون علة

بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها الخارجي فهي معلولتان لها

لترتبهما عليها وتاخرهما عنها في الوجود فلها علاقتا العلية والمعلولية

بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجودها الذهني والخارجي وهاتان

العلتان تختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية

والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان

المقسم هو علة الشيء بلا واسطة والمعد ومن اقسامه هو العلة المادية بمعنى

القابل بالقوة والعلة الصورية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل

بالتاثير المعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ويحتاج الى ذكرهما ثانيا

وبواسطة احتياجهما اليه فيه بحث لانه لا يتناول المقسم حينئذ العلة الغائية اذ
لا تحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم العلة اما علية
بسيطة اي كانت احدية في حد ذاتها ولم يكن لها صفة ولم يكن علة باعتبار [illegible]

قوله احتياجهما اي احتياج القابل الى المعد والفاعل الى الشرط وعدم المانع ١٢

ان يصدر عنها اكثر من واحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب

٣٦٠

لأن كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الأثر غير كونه بحيث يصدر

عنه ذلك الأثر لامكان تعقل كل منهما بدون الآخر فيجتمع هذان

المفهومان او احدهما الكان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في

ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اى للمفهومين اولا فيكون

مستندا الى غيره لكن نقول مصدريته للاثرين والمقدر انه لا

تكون مصدريته لهذا المفهوم غير كونه مصدرا لذلك المفهوم وينتقل

الكلام اليهما فيتسلسل لا محالة الى ما يوجب التركيب او الكثرة في الذات

لامتناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان كل من
مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذلك للشيء الواحد الحقيقي كان
لامر حقيقي بسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا فيه او دخل
احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما
وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم
التركيب والتسلسل معا والاقسام ستة كلها محال فتعين انهما واحد ولا يلزم

لزوم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ لو صدر عنه شيء لكانت

مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما

داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لما مر فننقل الكلام الى مصدريته

او نقول لكان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد والثاني

مصدريته لذلك الشيء لا شيئا واحدا وهو مناف لما ادعيتم من اتحاد المعلول عند

اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فتستغني عن المصدر

وتحقيقه ان الآبدان تكون للعلة خصوصية مع المعلول لا تكون لها تلك الخصوصية
مع غيره اذ لو لم تكن لم يكن اقتضائها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه
فلا يتصور حينئذ صدوره عنها فاذا لو ترتبت مع العلة الموجدة امور متعددة
لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه
فلا شك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة
بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول
آخر والا لزم ان تكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون لها
مع شيء من المعلولين خصوصية ليست مع غيره فلا تكون علة لشيء منهما وفيه بحث

لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها

وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب

بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشيء ما لم يعتبر

متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب

المعلول فانا ناخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع

ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء

الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان

الامكان جزأ من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول معتبراً فيه لم يلزم

محذور وايضاً لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا اشتراط

امر في تاثيره وايضاً ان المعلول اذا كان مركباً فجميع اجزائه التي هي عينه يكون

جزء من علته التامة والجزء لا يكون محتاجاً الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق

لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن ولجب الوجود

حينئذ فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال والا لما وجد

اذ ممكن الوجود كليفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان

آخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجيح

الحاصل من العلة التامة مشترك بين الزمانين فلا يكون جملة الامور

المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان ان

المعلول يمتنع وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا لغيره

ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الو

ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا هداية لازالة ما سبق الى

اوهام العوام من ان تاثير العلة في شيء ينافي وجوده كون الشيء موجبا

لا ينافي تاثير العلة الفاعلية فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما

ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او

في الحالتين جميعا لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين

جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هذا خلف فاذن تفيد وجوده حالة وجوده المفاد

فلا يلزم تحصيل الحاصل بكون الشيء موجوداً لا ينافي كونه معلولاً بل

بعضهم من الاوهام العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في

بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة فناؤه بل يبقى موجوداً

بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه لو جاز العدم على

الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا انهم شاهدوا

من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمصنف اورد هذه الحكاية

هذا الوهم اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده

وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول حالة الوجود لا قبله

٣٧٠

اقول فيه بحث اذ الثابت ههنا بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في آن وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا تزيل هذه الهداية الوهم المذكور والذي يزيله

هو ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء سار

فيه او لا يكون فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسرى

محلا وقد مر الكلام فيه وتذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والجوهر

والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا

الى الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او العكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا

المناسب ان يقال الانقسام اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة

او من طرف الحال فقط وهو العرض ومحله موضوع وذلك لان الحال

مفتقر الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي

اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود الخارجي كانت لا في

موضوع ثم اعلم ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها وحينئذ

يخرج منه الجنس العجز اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل فيه الصور

اى من الجوهر ١٢ منه — اى لواجب الوجود ١٢ منه — اى فى الجوهر ١٢ منه

العقلية للجواهر فانها وان كانت حال كونها فى الذهن فى موضوع لكن يصدق

اى الواقعة عند العقل ١٢ منه

عليها انها اذا وجدت فى الخارج لم يكن وجودها فى موضوع وهذا على مذهب من قال

ان الحاصل فى الذهن ماهيات الاشياء المطابقة للامور الخارجية فى تمام الماهية

موصوف ١٢ منه — صفة ١٢ منه

والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال وانما من قال ان الحاصل

في الذهن هو صور الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية لما

ان لها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما بالبعض دون

بعض ولا تكون تلك الصور عنده الا اعراضا موجودة بوجودات عينية

بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها واما العرض فهو موجود في موضوع

العقلية للجواهر تكون جوهرا وعرضا معا على الاول من المذهبين

ورسم المترجم صاحب حكمة العين والانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت

في الخارج كانت موضوعة ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى قيل حده منقوض بالجسم فانه

محل للاعراض مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا للجوهر لكن هو الهيولى وفيه

بحث لان النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان كان حالا

فهو الصورة الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو

٣٧٩

الطبيعي وان لم يكن كذلك فاما ان يكون متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف

وهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل فان اقسام الجوهر خمسة واما

قيد التعلق بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن لا على سبيل التدبير

والتصرف بل على سبيل التاثير فقط واما النفس فقد تكون مؤثرة وقد تكون

موثرة كما في الاصابة بالعين واخواتها وليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان

جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس كذلك

لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل الماهية البسيطة

الحالة فيها فلا تكون مركبة والا لزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة

الحالة فيها هذا خلف وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس

في الذهن تركيبها في الخارج وامّا اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف

والاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال امّا الكم فهو الذي

يقبل المساواة واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة

هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان نفرض

فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل محل الكم والحال فيه

لا لغيره كذلك وينقسم الى منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة

حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة

كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن

اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية

للآخر فليس لها اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص

بالنسبة الى الجزء الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس

الى جزئي السطح والسطح الى جزئي الجسم والآن بالنسبة الى جزئي الزمان

والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان الحد المشترك

يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا

واذا فصل عنه لم ينقص منه شيء ولولا ذلك لكان

الحد المشترك جزأ من المقدار المقسوم فيكون التقسيم

الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة

وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هي عارض فيه

وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى الجسم

ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة

اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزأ من الستة داخلا فيها

وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمه امر مشترك بين قسمي العشرة وهما

الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط كما عرفت لو ذكروا ان الكم

المنفصل منحصر فيه هذا القبيل باعتبار انواعه في المتصل فهو ما يكون بين اجزائه

٣٨١

المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح

والثاني اي الجسم التعليمي والى متصل غير قار الذات وهو الزمان

قيل ان وجد شيء من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان

لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال بالبداهة وان

اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كان من قبيل القار لاجتماع اجزائه

هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد في الخيال بحيث اذا لاحظ

العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك

وهو معنى كونه غير قار الذات واما الكيف فهو هيأة في شيء لا تقتضي

لذاته قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواقي ومن جعل النقطة

والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة

احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات محسوسة باحدى

الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات
والكيفيات نفسانية قيل اي مختصة بذوات الانفس الحيوانية
بمعنى انها تكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد
فلا يمتنع ثبوت بعضها كالادراك للواجب وغيره وفسرها بعضهم
بالمختصة بذوات الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة
في ابتداء الخلقة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ

والعلو وغير ذلك والى كيفيات استعدادية اى التي هي من جنس

الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال

كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا والمشهور

ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس

بشيء لان المصارعة انما تتم بثلثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة وهما

من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها

وهو في الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم ثالث

فان قيل لما اعتبرت في كل واحد من استعدادي القابل للانفعال

واللاانفعال الشدة والضعف جعلتهما اصل القبول للذات لنسبته

اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشيء قابلا

للآخر انه بحيث يمكن ويجوز ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتباري

يتصف به ذلك الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت بها حال

ذلك القبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا وبعدا فتلك الامور

هي المسماة بالاستعداد فاصل القبول من باب الامكان الذاتي

ومواتيه المقتضية لعدم القبول ونعني من باب الاستعداد ملكوا

الشدة المسلوبة للرجحان معتبرة والاستعداد واعلم ان الكرهم

عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه

المصنف لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي يعرض هناك

امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه والثاني الشكل المقعر

المغاير لحدوث تلك الحركة والثالث كونه مستعداً لقبول تلك

الامور وليس الاولان بلين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك

٣٨٧

متعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب

فيه امور اربعة الاول عدم الانغمار ووجوده في الثاني الشكل الباقي

على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكم والثالث المقاومة المحسوسة باللمس

وليست الصلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه له مقاومة

ولا صلابة له وكذا الرياح الشديدة فيها مقاومة ولا صلابة فيها

والرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة فكان

من الكيفيات الاستعدادية والكيفيات المختصة بالكميات المتصلة او المنفصلة

كالمثلثية والتربيع للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين

فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة للشيء

حصوله في الزمان او الآن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة وا

فسر بعضهم النسبية بالحاصلة بين النسبتين ولذا قال وبيانه كون الابوة

والبنوة اضافية ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه

بينهما بواسطتها يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر

وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة

معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في

مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبة بما يكون

من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه وتحقيق للونه واما الملك ويقال له الجدة

ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به اي بكله او ببعضه سواء كان

خلقيا كالاهاب او لا وينتقل بانتقاله خرج به الاين فانه وان كان هيئة حاصلة للشيء بسبب

للكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن ككون الانسان

اى كالهياة الحاصلة له بسبب كونه متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو

هياة حاصلة للشئ وقيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف

بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ الملاحظة فى

الشكل للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا عن نسبتها الى الامور الخارجية

بل المعتبر هو المجموع من حيث هو مع الحد والمحيطة به فلا حاجة الى ماذكر

وايضا ان اريد بالجسم الطبيعى فيخرج الوضع الثابت للجسم التعليمى بل لسائر

المقادير عن التعريف وان اريد به الجسم مطلقا

فيدخل الشكل العارض للجسم التعليمي ويخرج الوضع الثابت لما هي للذات

بسبب نسبة أجزائه بعضها إلى البعض وبسبب نسبتها إلى الأمور الخارجية

كالقيام والقعود وقد يطلق على حال الشيء بحسب نسبة بعض

أجزائه إلى البعض فقط وأما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب

تأثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع وأما الانفعال فهو حالة تحصل

للشيء بسبب تأثره عن غيره الظاهر أن الفعل والانفعال نفس التأثير

والتاثر لها بأداة أخرى تعرض للشئ بسبب التاثير والتاثر كالتسخين

ما دام يسخن وفيه إشارة إلى أن الانفعال أمر غير قار وكذا الفعل ولذا

يعبر عنهما بأن يفعل وأن ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي وأما الأمر

المستمر المرتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

## الفن الثاني

## في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول

### فصل في إثبات الواجب لذاته

وهو الذي إذا اعتبر من حيث هو لا يكون

قال لأن العدم وبرهانه انّا نقول الممكن في الوجود موجود لوجب لذاته يلزم منه

المحال لان الواجب ما سواها حينئذ تكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن لذاته

٣٩٢

فتكون ممكنة لاحتياجه الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون

ممكنا فتحتاج اى تلك الجملة الى علة موجدة خارجية اى خارجة عن الجملة

والعلم بديهي اى ضروري فطري القياس وتقريره بان يقال انها ليست

نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزئها اذ علة الجملة علة لكل واحد من اجزائها وذلك لان

كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد

من الاجزاء لكان بعضها معللا لا بعلة اخرى فلا يكون تلك الاولى علة

للمجموع بل لبعضه هذا وهو خلاف المفروض وحينئذ يلزم ان يكون الجزء

الذي هو علة المجموع علة لنفسه ولعلله وهذا محال لانه لا يلزم من امكان الممكن احتياجه

الى علة واحدة بالتشخص بل يجوز ان يكون احتياجه الى علل متعددة موجدة

لا حال الحاجة بمجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان تكون تلك السلسلة غير متناهية

بان يكون الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة للجملة

جزئها وهو مجموع الاجزاء التي كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية اه

بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض قال شارح المواقف الكلام في

العلة الموجدة المستقلة بالتاثير والايجاد فلو كان ما قبل

المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها مستقلة بالتاثير

والايجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال

لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن

سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور او التسلسل او التصدق

بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة الامكان بل يجيء ولا يخفى عليك

انه غير مناسب للمقام وللوجود الخارج عن جميع الممكنات واجب

لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال

فعدمه ايضا محال فوجوده واجب فصل في ان وجود واجب

الوجود نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم

العقلي ثلثة ادناها الموجود بالغير اى الذى اوجده غيره

فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد يغايرهما فاذا

نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك

الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه لتصور

كلاهما ممكن وهذا حال الماهيات الممكنة على ما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات

بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك

الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود مغاير ذاته يمتنع انفكاك الوجود

بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور

ممكن وهذا حال واجب الوجود تعالى عند جمهور المتكلمين واعلاها الموجود

بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له

وجود مغاير لذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره

كلاهما محال وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء فان اردت

مزيد توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده في هذا المثال وهو

ان مراتب المضيء وكونه مضيئا ثلثة ايضا الاولى المضيء بالغير اي الذي استفاد

ضوءه من غيره كوجه الارض اذا استضاء بمقابلة الشمس فههنا مضيء وضوء مغاير

وشيء ثالث افاد الضوء الثانية المضيء بالذات بضوء هو غيره

اي الذي يقتضي ذاته ضوئه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم

الشمس اذا فرض اقتضائه لهذا الضوء فهذا المضيء لذاته

وضوء يغاير ذاته الثالثة المضيء بالذات بضوء هو عينه كضوء

الشمس فانه مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا اعلى واقوى

مما يتصور في كون الشيء مضيئا فان قيل كيف يوصف الضوء بانه مضيء

مع ان معنى المضيء كما يتبادر اليه الاوهام ما قام به الضوء قلنا

ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة وقد وضع له لفظ المضيء في اللغة وليس

كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر

وصار مضيئا بذلك الضوء بل اردنا بذلك ان ما كان حاصلا لكل واحد من المضيء غيره

بذاته بضوء هو غيره اعني الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء

في نفسه بسبب ذاته لا بأمر زائد على ذاته بل الظهور في الضوء أقوى و

أكمل فإنه ظاهر بذاته ظهوراً لا خفاء فيه أصلاً ومظهر لغيره على حسب قابليته

لأن وجوده لو كان زائداً على حقيقته لكان عارضاً لها قيل لا نسلم امتناع جزئيته

المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى وفيه بحث إذ التركيب

الممتنع في الواجب هو التركيب الخارجي لأنه موجب الافتقار في الخارج

وهو موجب الإمكان وأما التركيب الذهني للواجب تعالى فلا نسلم امتناعه

لا نسلم انه يجب الافتقار في الحاجة بل في الذي هو الافتقار فلا هي

لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده الخارجي الى غيره

ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير لانه

المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علته ولا بد له من مؤثر

وذلك المؤثر لو كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودة قبل

الوجود لان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود

فان العقل لو لم يلاحظ كون الشيء موجودا امتنع ان يلاحظ كونه

مفيدا للوجود ومفيدا له فيكون الشيء موجودا قبل نفسه هذا

خلف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا

الى الغير في الوجود وهذا محال قال المحققون ان الوجود مع كونه عينا

تنبسط على هياكل الموجودات ظاهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء بل هو

فصل وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات اعتبارية

فان قلت وجود واجب الوجود وتعينه نفس ذاته واما صفاته فكيف يتصور

كون صفة الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف والصفة يشهد

بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب تعالى عين ذاته ان ما

يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا فانهم قالوا البيان في العلم

والقدرة ان ذاتك ليست كافية في انكشاف الاشياء وظهورها عليك

بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه

لا يحتاج في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات

باسرها منكشفة عليه لاجل ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في

القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاته لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار

حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار

اذا احتيج الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات

وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان ممكنا

لذاته بمثل ما سبق انفا والعلة الموجبة لوجودها استحال وجودها

فاستحال ان توجد المعلول لزم ان الوجوب هو الوجوب بالذات ...

وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو محال واما الثاني فلان تعينه

لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا للذات والعلة ما لم تكن متعينة

لا توجد فلا يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وهو محال

فصلٌ في توحيد واجب الوجود لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود

لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتغائرين بامرٍ من الامور وما به الامتياز

اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان ما به الامتياز

لو كان تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجاً عن

حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما بيّنّا ان وجوب الوجود نفس حقيقة

واجب الوجود اقول ههنا بحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة

واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود لا ان

تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجودين واجبي الوجود في وجوب

الوجود الا انه يظهر من نفس كل واحد منهما اثر صفة وجوب الوجود فلا منافاة بين اشتراكهما

في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما حينئذٍ يكون

مركباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره اي جزئه فيكون ممكناً

۴۰۵

يحتاج

لله تعالى حد لحلف فيه بحث لما سمعت من ان التركيب العقلي لا ينافي التركيب الخارجي

لا للذهن فقيل لا يلحق ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى يلزم التركيب

واجيب بان ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان

اقول يمكن توجيه كلام المصنف بما لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن

ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما جزئها او عارضها وعلى كلا التقديرين

يلزم ان يكون كل واحد منهما مركبا اما على الاول ففي الجنس والفصل واما

على الثاني ففي الحقيقة والتعين وقد يقال ما يمتاز به التعين

نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا كان

نفس الحقيقة كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة اقول فيه

نظر لان اللغو عن هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة نفسها

عينها وهو غير ثابت ها هنا لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة

الوجود تعين كل واحد منهما عينه ولابد مع ذلك من اقامة البرهان

على التوحيد **فصل** في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اى ليس له

حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون

واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها

لو لم تكن كافية لكان شئ من صفاته من غيره فيكون حصول ذلك الغير

اى وجوده علة في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اى عدمه علة لعدمها

ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي بلا اشتراط حصول

الغير وغيبته ان يجب لها الوجود لانه اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او

مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها اى الصفة

من حصول غيره لحصوله بذات الواجب من حيث هي بلا اعتبار حصول الغير وان كان مع عدمها

لم يكن عدمها من غيبته لحصوله بذات الواجب من حيث هي بلا اعتبار غيبة الغير

وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر فاذا لم

وجودها اى ذات الواجب بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته هذا

خلف قيل هذا منقوض بالنسب لجريان الدليل فيها مع ان ذات الواجب

غير كافية فى حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات حصولا

وقيل الاولى فى الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات

يجب له لانه كل ما يتوجه ذاته فهو واجب الحصول له والكبرى ظاهرة واما الصغرى

فلان ذاته لو لم تكف فيه لكان وجوده محتاجا الى غير الذات فذلك الغير

ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان تحتاج الى الذات فيلزم كونها موجبة

للبعض الذي فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب مطلق الموجب مؤثرة ولا يكون يوجبه بعضها

يوجبه ونقل الكلام اليه فاما ان يتسلسل الموجبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب يوجبه الذات

ويلزم خلاف المفروض فالحاصل ان الذات لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور

الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فتكون الذات موجبة

لجميع الصفات فيحصل المطلوب اقول فيه نظر اذ لو تم هذا الدليل لزم ان يكون كل ممكن

موجبا بذاته لكن صدق قوله الافضل في الواجب لاشتراك الممكنات في وجود الى ليس

م النوع اذ الجنس والعرض العام يختلف مقتضاها فما نعلم ان المراد نفي النوعية لا اصل الاشتراك

الوجود المطلق طبيعة نوعية مقول على وجوده هو عين الذات ووجودات

الممكنات المقول عليهما تواطؤا لا تشكيكا لانه لو كان مشككا لما

وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب له

التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب شيء منهما فان وجب التجرد وجب

ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان

مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال لا يقال المتبع ملاك في تعينها

المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهني و

الخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة

وهو محال فالمناسب ان يقال لانا نعقل المسبّع ونغفل عن وجوده فلو كان وجوده نفس

حقيقته او جزئها لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا

نعقل المسبّع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان

ثبوت الشيء لنفسه بيّن وكذا لو كان جزئها لما هو الذاتي بيّن الثبوت للماهية فان

قيل وانت تعلم ان هذا كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان تجب الاجز

ماكان وجود البارى تعالى مجردًا هذا خلف وان لم يجب له شئ منهما كان

كل واحد منهما ممكنا له فيكون معلولا لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود

تجرده الى غيره ولا تكون ذاته كافية فيما له من الصفات هذا خلف هذا

الكلمات الدائرة على السنة القوم فى هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم

مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم يتصل اليه الوجود بجهة من الجهات لم

يكن موجودًا فيها قطعًا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن

بكونه موجودًا وكل مفهوم مغاير للوجود فهو فى كونه موجودًا يحتاج

الى غيره الذى هو الوجود وكل ما هو محتاج فى كونه موجودًا الى غيره فهو ممكن اذ

معنى الممكن لا يحتاج فى كونه موجودًا الى غيره لان كل مفهوم مغاير للوجود فهو

ممكن ولا شئ من الممكن بواجب فلا شئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب فثبت

بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذى هو موجود بذاته لا بامر

٤١٢

مما ذكرنا ثبت ان الواجب عين الوجود الموجود بذاته ١٢ السيد هاشم رح

لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه

بذاته لا بالزائد على ذاته وجب ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود

مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس امكان تعدده ولا

انقسام وقائم بذاته منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق

اى المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود

للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة

الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة ولغاية شتى يتعذر الاطلاع

ماهياتها الموجود كلي والكلي جزئي حقيقي وقال بعض الفضلاء كنا نسمع يقول

ان هذا مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين فصل في ان الواجب لذاته تام بذاته

لا بد تجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فينقسم الى ما

وكذا مجرد عن المادة مدركه كما سيجيء في الفصل التالي لهذا الفصل فهو قائم بذاته

او يقال المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست

لان ذاتها حاصلة عند غيرها فلا تكون قائمة بذاتها لان العلم المراد هنا المرادف للتعقل

حقيقة التجرد عن المادة ولا حقيقة عند المدرك فان المدرك اما جزئي ما

او لا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس انما

يكون ادراكه موقوفا على حصول المادة فادراكه بالاحساس والثاني ادراكه بالقوى الباطنة

غير المحسوس شعور التوهم واما الجزئي غير المادي فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا

غير مادي فايا ما كان فادراكه التعقل فالباري عالم بذاته

هداية

يندفع بهما ما يتوهم من استحالة علم الشيء بنفسه لأن العلم نسبة

والنسبة لا تكون إلا بين شيئين متغائرين بالضرورة تعقل الشيء

لذاته لا يقتضي التغائر بين العاقل والمعقول بالذات لأن العلم حضور

حقيقة الشيء مجردة عن المادة عند المدرك سواء كانت مغائرة بالذات أو لا

وان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا أعم من حضور حقيقة

الشيء المغائر بالذات للمدرك عنده ولا يلزم من كذب الأخص كذب الأعم وكما أن

كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته ولا يمكن أن يكون لكل من الناس نفسان أحدهما عاقلة والأخرى معقولة

هذا خلف بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة حلول الشيء بنفسه بانه

يستلزم اجتماع صورتين متماثلتين هو محال والجواب ان حلول الشيء بنفسه

على حصوله فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة

بوجود اصلي والاخرى موجودة بوجود ظلي وبهذا القدر تمتازان فلا استحالة ايضا الممنوع

على ما يلزم في حمل الاولي على الحد هاهنا الا [illegible] فصل في ان الواجب تعالى عالم بالكليات

مجرد عن المادة ولواحقها او كل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان

قائما بذاته يجب ان يكون عاقلا بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها

لا فائدة فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد

يمكن بالامكان العام ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه فان ذاته

منزه عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فماهيته لا تحتاج

الى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة فان لم يعقل كان ذلك من

جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع

كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه اى المجرد

سائر المعقولات في النفس ثانيا لا درك والتعقل هو حضور مجرد

المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها فكل ما يمكن ان يقارنه

سائر المعقولات في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته

اي بالنظر الى ماهيته سواء كانت في الخارج او في العقل لان صحة المقارنة

المطلقة لا تتوقف على المقارنة في العقل فان صحة المقارنة المطلقة ا

استعدادها متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقا

في العقل لكونها اعم من المقارنة في العقل فصحة المقارنة المطلقة

متقدمة على المقارنة في العقل فلا تتوقف عليها والا يلزم الدور

مقارنة المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل

هي فيه حصول الحال في المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع

ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه اوحلولهما في ثالث والمقارنة

المطلقة منحصرة في هذه الثلث فاذا امتنع اثنان منها تعين

الثالث وهو مقارنة للمعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها

فيه هي التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عاقلا بسائر

المعقولات وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على

المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع

واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة

في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة في ضمن

هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة

المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد في الخارج امتنعت المقارنة المطلقة لانتفاء شرط

الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان ماهية المجرد وان كانت متحدة
في الذهن والخارج الا ان وجوديهما متخالفان فيجوز ان يكون الوجود الذهني
شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة
بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واما ثانيا فلان ما
ذكره لامتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية يدل
بعينه على امتناع صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم
احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل ممكن لو لم
الوجود بالامكان العام يجب وجوده لزوال الامكان لحالة منتظرة هنا

المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك وكل مجرد عن المادة يمكن ان

يكون عالماً بالكليات ثم يضم نتيجة المقدمتين الى ما ذكره ههنا

ليحصل المطلوب او يقال ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام

يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفاً

على استعداد مادته لقبول الفيض فيكون مادياً هذا خلف فان قيل لو كان

البارئ تعالى عالماً بالشيء وارتسم فيه صورته لكان محلاً لتلك الصورة لانها ممكنة

التقوم فيفتقر الى موثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى غيره

وهو لا بد لا من التماس مباينة وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء

والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع

الذهول عن الآخر فيلزم التركيب لو كان فاعلا وقابلا لا يقال لو لا

ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء التصوري اي الصورة ومتكيفا به هذا

لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع لذاته ان يتصف به مع

فاعلا انه متقدم بالعلية على ذلك التصور فلو قلنا انهما متنافيان

اقول السؤال والجواب لا يطابقان في الظاهر لان حاصل السؤال ان السؤ

عن المعلول لو كان الواحد فاعلا وقابلا لا يلزم التركيب فحق الجواب ان يقال انا لا نسلم

التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما اضافتان
عارضتان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف
للفعل ولو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه يكون
لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا
وهو حصول صور الاشياء في المدرك والآخر يسمى حضوريا وهو حضور
الاشياء بانفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا وبالامور القائمة بذاتنا
ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله
عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة ان انكشاف الشيء على احد
لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه لاجل حصول مثاله عنده والظاهر من
كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان
علمه تعالى حضوري وهذا مشكل في العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا

بالممتنعات اذ لا حقائق لها ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال

مثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة عند الباري تعالى فلعله

المثل الخاصة حاضرة عنده ومن اعتقد ان علم الباري تعالى

بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم بالحقيقة اذ لا علم

الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع

ما ايضا وهو معنى قولهم العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول ما باشم مع ادنى زيادة منه قوله

# فصل في ان الواجب تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي

الشيء المتغير من حيث هي جزئية لا يعقل الا بها علما تاما اى من جميع الوجوه

او ليس فيها التغير فلا مانع من علمها على الوجه الجزئي

قوله في ان الواجب ... اعلم ان ...

٤٢٥

ان يكون عالما بها لان من يعلم العلة التامة علما تاما اوجب ان يعلم

ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما لكن لا يدركها

اي الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدركها تارة انها موجودة

غير معدومة وتارة يدركها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل منهما

اي الوجود والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة من الصورتين

لا تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة

هذا خلف ظاهر من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات المتغيرة على

وجه كلي ههنا محل تأمل لانه نعم ان العلم التام بخصوصية العلة التامة يستلزم

العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا ايضا

انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه التغير فلا بد

تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولات للحق فيما يلزم من قاعدتهم المذكورة

٤٢٦

تكلمه بها الضار وقد التجأ الدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية

بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية

فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما

لا يستقيم في العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه

بانك تقول فيه ان الكسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شمالا

بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمته

جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا التعلم الكلي

سيوجد كان العلم بوجود ذلك الكسوف الحسي في ذلك الوقت ما لم يحصل

المشاهدة او تخييل بل المشاهدة وتخييله ايضا ان العلم بانه كذلك

الحاصل في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا من العلم بالجزئيات لا على وجه كلي فلا

المحالات المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها

من حيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل

يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا الى الدهر وكذا لما كان

تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالنسبة اليه بعضها

قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع

الازمنة على السواء فليس بالنسبة اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها

مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الموجودات من الازل الى الابد معلوم له تعالى كل في وقته

فسلسلة الكائنات سيلوح فيها بتمامها حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير اصلا

۴۲۸

وليس مرادهم ما توهمه البعض من ان علمه تعالى محيط بطبايع الجزئيات

واحكامها دون خصوصياتها واحوالها **فصل** في ان الواجب

مريد للاشياء وجواد اما ارادته فلان كل ما هو

معلوم عند المبدء وهو خير غير مناف لماهيته

فائض من ذات المبدء وكماله المقتضي لفيضانه فذلك الشيء

مرضي له وهذا هو الارادة واما جوده فلانه افادة ما ينبغي

لا لغرض اصلا واورد عليه بكل من الدواء المصح والمزيل للمرض
مفيد لما ينبغي لا لغرض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق في
شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغي بالذات لا بالعرض
والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة
له ومضادة للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد
بالذات الصحة وازالة المرض فهو نظرا الى افادة الدواء بالقياس
الى الصحة وازالة المرض بان لم تكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات
تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر موثر
فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق الجواب ان القصد
معتبر في مفهوم الجود فقول الواجب لذاته اما ان يفعل القصد و
شوقيا الى لكمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي

لا لغرض وشوق المناسب ان يقال اما ان يفعل
بقصد وشوق الى الكمال ولا والاول محال لان الواجب الوجود
ليس له كمال منتظر والقسم الثاني حق فهو الجواد لا يقال ان الفعل الخالي
عن الغرض عبث لانا نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع
وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها ليست
اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا تكون اغراضا وعللا غائية
لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل تكون غايات ومنافع لافعاله سبحانه وتعالى

٤٣١

## الفن الثالث في الملائكة وهي تسمى المجردة وقد تطلق على النفوس الفلكية ايضا وهو يشتمل على اربعة فصول

### فصل في اثبات العقل

وبرهانه ان الصادر عن المبدء الاول انما هو الواحد

لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه

الا الواحد لما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا

او نفسا او عقلا والمعترض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى

والصورة لا جائز ان يكون هو الهيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون

الصورة ولا تكون علة للصورة والصادر الاول يجب ان يكون

علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة ولا جائز

ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر

ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده

قبل وجود الجوهر الذي قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر

شرط وجوده ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة

بذات الواجب لان صفاته لعين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا

عه قوله لما مر في المسألة الاولى من القسم الثاني ١٢ ع

والا لكان ما سالاً بل وجود الجسم وهو محال اذ النفس هي

التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون عقلاً وهو المطلوب

وفيه نظر من وجوه متعددة ليظهر لك بعد تذكر السوابق وايضاً

لا نسلم ان الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية

كالسلوب ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطاً لتأثيره

فيتعدد آثاره كما جوز والتعدد آثار المعلول الاول بحسب

جهاته الاعتبارية وايضاً لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا

بآلة جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادة كالمعجزة والكرامة

والنفس من هذا القبيل على ما مر جوابه فانقيل فتكون مستغنية

عن المادة في الذات والفعل ولا نعني بالعقل الا هذا قلنا العقل هو

الجوهر المستغني عن المادة في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة

في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر

الاول هو النفس ويكون ايجادها في اول المرتبة بدون الآلة

قصل في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان الموثر

بلا واسطة في الافلاك المتكثرة المعلوم وجودها

بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب المعلومة بالرصد

اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة

بان يكون بعضها موثرا في بعض او عقولا متكثرة

لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة تصدر جميع الافلاك

435

لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لا سبيل الى الثاني وثانيا

لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي

او على العكس لا سبيل الى الثاني لانه اي المحوي اخس لكونه

اقرب حيزا من الحاوي الى العناصر القابلة للكون والفساد وهي

اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس اخس من الابعد منه

ولصورته ايضا متى كان المحوي كثير الكواكب بحيث يزيد على الحاوي بحسب المقدار ويكون

اعظم منه حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا والاول اي الاصغر استحال

٤٣٦

سبالاشرف الاعظم لا يخفى عليك ان هذا خطابي لا عبرة له في

المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي

لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب

وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجوب وجود

العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة

وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان وجوده اي المحوي

معه اي مع وجود الحاوي لا متأخرا عنه في المرتبة وقد فرضناه متأخرا هذا خلف

ولما كان عدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا

في تلك المرتبة لان وجود الخلاء وداخل الحاوي وعدم المحوي في تلك المرتبة

بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان

احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء

يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه كما ان عدم المحوي كذلك هذا خلف

ضرورة ان وجود الخلاء ممتنع لذاته فلا يكون الخلاء ممكنا في مرتبة اصلا لان

ما بالذات لا يتخلف ولا يختلف قد يقال لا نسلم التلازم بين عدم المحوي

ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوي وعدم المحوي معا لم يحصل التلازم بين

اعني عدم المحوي يتحقق مع انتفاء الآخر اعني وجود الخلاء او نقول

لان عدم الحيز ووجود الحال امران متلازمان فيه كما ليسا والا حاجة لنا الى اثبات التلازم

بينهما مطلقا لكن يكفي للمناقشة ان الحال ليس علة لمطلق الحيز بل علة لحيز معين

ووجود الحال اذا استلزم عدم الحيز المعين لكن عدم الحيز المعين لا يستلزم وجود

الحال اولا لتلازم بينهما وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر

واجبا بالغير لوجوب معلوله الاول فلا يلزم امكان احدهما في مرتبة امكان الاخر فيها قلت

كيف يجوز ان يتخالف المتلازمان في الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز

ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما

قلت امكان ارتفاع احدهما بالنظر الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الآخر

وانما يقتضيه امكان ارتفاعه بالنظر الى الآخر فظهر ان للمؤثر في الافلاك عقولا

متكثرة قيل لم لا يجوز ان يكون المؤثر في الافلاك نفسا او عرضا واجيب عن

الاول بان المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم

الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم

ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاو بالنسبة اليه او محوي وتبين

بطلانهما بما ذكره وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر

والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان موثراً في الفلك لاحتاج

ذلك العرض في تاثيره الى المحل لحلوله فيه فان كان بالحال ونفسا لزم منه ما لزم من

كون المؤثر فيها بدنا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من

الافلاك حينئذ الى عرض قائم بعقل على حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة

في الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل وتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب وتامل فيه



هكذا الجواب عن تلك العلوم مؤثرات في الافلاك فافهم واستقم ١٢ مولوي محمد [illegible] القضاة

لما كانت مظنة أن يقال الدليل القائم على أن الحاوي لا يكون علة للمحوي

ما ينقل الحاوي لكل واحد من الفلك الأعلى وشبه المحوي أي العقل الثاني لما

لكونهما معلولاً علة واحدة وهي العقل الأول كما سبق والعقل الثاني متقدم

بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم

بأن الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معاً مع أن الشيء المتعلق على المحوي لكن الحاوي

متقدم على المحوي لان الشيء المتقدم بالعلية وباسم المتقدم بالعلية لا يجب أن يكون

ما مع العلة يجب أن لا يكون متقدماً بالعلية والآثار والإبداع على شيئين مستقلين مع

واحد بالشخص كان يحتاج الآخر كل منهما الى العلة مستغنياً عن كل منهما بالنظر الى الآخر

٣٤٢

هل يتبين لبعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته

فيجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوي كل واحد منهما ممكن

لذاته ولكنه لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك فان ذلك الجرم الذي هو في

جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك

الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد

ليس بخلاء ولا بملاء اذ لا مكان هناك فكذا حال ما وراء الجرم المذكور

على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما يلزم الخلاء

من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي

وسطح المحوي متلازمان **فصل** في ازلية العقول وابديتها

(الأزلي ما وُجد في الأزل وهو الزمان الغير المتناهي من جانب الماضي) (والأبدي ما وُجد في الأبد وهو الزمان الغير المتناهي من جانب المستقبل) ولكونهما ازليه فلو

قوله الأزلي آه

وهو المذكور ههنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لابد منه في تاثيره

في معلوله والاكثر له حالة منتظرة هل اختلف فيه ايهاما للتكثر في علة

الاول والمناسب بمقال الواجب بالارادة علة تامة لمعلوله الاول اذ لو

افتقر الى غيره بان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف

مذهبهم وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه

معلولا اولا هذا وقد اختلف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لابد منه في

تاثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل

والافلاك شيء منها حادث وكل حادث مسبوق بمادة

تمام وتكون هي اي العقول لمقارنتها الحادث المادي مادية هذا خلف

ويلزم من هذا انها ازلية لان المعلول يجب وجوده مع وجود علته التامة

ويمكن بان يستدل على ان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث

زماني مسبوق بمادة هذا خلف واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء

منها لكان العدم امرا من الامور المعتبرة في وجوده فيكون الباري تعالى وحده معلولا

فاذا لا تغير ولا حادث لان الامور المعتبرة في وجودها المغايرة لذات العلة

اعني الذات العلة مقارنة لها هذا خلف فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى

وبين العالم الجسماني فمن ثمة واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل

المحض والافلاك معلولات للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون زمانها

كثيرة قلنا بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل لكن يصدر عنه

الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه

من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له

ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فاذن وجوب الوجود بالغير وامكان

الوجود لذاته فيكون بالحقيقة بهذين الاعتبارين صدر العقل الثاني وبالاعتبار الاخر

الفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف

والعقل فلكي تام موجود ولحب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وما هو

ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الأعظم قال الإمام في الملخص ثم خبطوا فتارة

اعتبروا في العقل الأول جهتين وجوب وجوده وجعلوه علة للعقل الثاني وإمكانه وجعلوه

علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما تعقله لوجوده وإمكانه علة لعقل وفلك

وتارة اعتبروا فيه كثرة مثلثة أوجبه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وإمكانه

لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار أمر فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار

وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار إمكانه يصدر عنه فلك وتارة من تعقله

أوجبه وزادوا عليه ذلك الغير وجعلوا إمكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته

واعترض عليهما بما سبق الإشارة إليه من أن مثل هذه الكثرة لو كفت في أن يكون

الواحد مصدرا للمعلولات المتكثرة فذات الواجب تعالى يصلح لأن

يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ماله من كثرة السلوب والإضافات من غير

ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك فيحكم بان الصادر الاول عنه
ليس الا واحدا واجيب عنه بان السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير
فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت
الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير ولا دور اذ الكلام في سلب الشيء عن
الشيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين
فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما وتمامه ان يبين كيفية تكثر الجهات
المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك
بان يقال اذا فرضنا مبدأ اولا وليكن أ وصدر عنه شيء واحد وليكن
ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن أ بتوسط ب شيء
وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د فيكون في ثانية المراتب شيئان
لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى شيء آخر

في ثانية المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن آ بتوسط
ج وحده شي وبتوسط ه وحده شي ثان وبتوسط ج ه معا ثالث
وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب ه خامس وبتوسط ب ج ه سادس
وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط ه ثامن وبتوسط ج ه معا
تاسع وعن ج وحده عاشر وعن ه وحده حادي عشر وعن ج ه
معا ثاني عشر ويكون هذه كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان
يصدر عن السافل بالتطرق الى ما فوقه شي واعتبرنا الترتيب في التوسط
التي يكون فوق واحد صار ما في هذه المراتب اضعافا مضاعفة لا يكاد يحصى
خارجة كثرة لا يحصى عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات امور فقلنا

وهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك وكذلك الى ان

ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو

المبدأ الفياض والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال لكثرة صدور

وتأثيره في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل عليه السلام

فيصدر عنه الهيولى العنصرية والصورة الجسمية والصور النوعية

المختلفة بشرط استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى

لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لكان الاستعداد لذاته العقل

ثابتا لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات السماوية فان للحركات احوالا واوضاعا

سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات هيولى العناصر فهناك حركة حادثة تستتبع

وضعا حادثا تقتضي حدوث استعداد في الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة

من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث

من العقل مشروطا بها ١٢ ... قوله لا تغير فيه اذ تغيره يؤدي الى تغير الواجب ١٢

ان يتّصل مسبوق بحادث لان الحركات الحادثة مثل سائر الحوادث لكانت

توجد دائماً او بعد حدوث شيء حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام

الحوادث بتعين الماضي بعدة الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع

في الوجود او على سبيل التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور لها

ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال وقبل كل حركة حركة [illegible]

مما ذكره وقبل كل حادث حادث لا الى اول وهو المتنازع فيه [illegible]

الى بعد او لا انما يلزم لو اقيم الدليل على تعين حادث هو اول الحوادث ولذا

كيف ذلك فكل ما ذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك انّ العلة التامة

لا يجوز ان تكون وهذه جميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة
التامة للحادث متسمة الاتصالة على جزء حادث ولهذا الجزء الحادث
من العلة التامة ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى
غير النهاية فان الحركة الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مستلزمة لتجددات
انتقالية وضعية لا الى نهاية وهي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث
ولولاه لم يتسق ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون علته
التامة باسرها ازلية والقديم اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه
معلوله فلا يرتقي حادث في سلسلة علله الى قديم ولا ينزل قديم
في سلسلة معلولاته الى حادث بل لا بد هناك من امر ذي
جهتين استمرار وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى القديم ومن حيث
عدم استمراره للتجدد المتعاقب لا الى اول يصير سبب الفيضان الحوادث من القديم

فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود

قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدء معين الى غير النهاية

واخرى ما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى

الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى

والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يتطابقا الى غير النهاية بان يكون

بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او تنقطع

الثانية لا سبيل الى الاول لان الزائد مثل الناقص في عدد

الاحاد هذا خلف فيلزم الانقطاع فيكون الجملة الثانية متناهية

والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد

متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي

فرضناها غير متناهيتين فيها وانما اعتبروا قيدي الاجتماع في

الوجود والترتيب لان الاحاد اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية

لم يتم التطبيق لان وقوع احاد احدهما بازاء احاد الاخرى

ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة في الخارج

في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة

وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه

لا يتحقق وقوع احاد احدى الجملتين بازاء احاد الاخرى

الا اذا كانت الاحاد موجودة مفصلة في الخارج او في الذهن وكذا اذا

كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب وضعي كالنفوس

الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول

كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا

لجواز ان يقع احاد كثيرة من احدهما بازاء

واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل

كل واحد من الاولى واعتبره بازاء واحد من الاخرى

لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له

مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك

تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم

والعقل واسلوب ما صوّرناه لك بتوهم التطبيق

بين جملتين ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى

فانك في الاول اذا طبقت طرفا احد الجملتين على طرف الاخر

كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من احدهما بازاء كل جزء

من الثاني وليس الحال في اعداد الحصى كذلك بل لابد لك

في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من احاد الجملة

الناقصة بازاء كل واحد من احاد الجملة التامة اذا كانت الجملتان موجودتين معا

من الامور الممكنة وان لم يكن بين احادها ترتب والعقل يفرض ذلك

الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج فى ذلك الفرض الى ملاحظة

احادها مفصلة بل يكفى فى فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اله

اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال

مطلقا سواء كان بينها ترتب ولا خاتمة فى احوال النشأة الاخرة للنفس الناطقة

وفيها ستة هدايات لا زالة اوهام المنكرين لما بين فيها

هداية النفس بعد خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن

آخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى

الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة المادة

يقبل الفساد وشيء بمنزلة الصورة يفسد بالفعل لان الفاسد

بالفعل غير القابل للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل

للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل بالفعل مع المقبول وفيه

اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد ان ذلك الشئ يبقى متصفا

ويحل به الفساد على قياس قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه

ان ذلك الشئ ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشئ في العقل وتصور

العقل معه العدم الخارجي كان العدم الخارجي ملائما به في العقل على معنى

انه متصف به في حد نفسه في العقل لا في الخارج اذ ليس في الخارج

شئ وقبول وعدم قائم بذلك الشئ فلو لم تكن له مادة لاختلف قيل انما

يلزم تركبها لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز ان يكون امرا

خارجا عنها اما ثانيا فهو الذي نال السلام كما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها

وحين تعلقها جاز ايضا ان يكون محلا الامكان عدمها وفسادها

وقد يجاب بأن النفس الناطقة وإن كانت مجردة في ذاتها لكنها

متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه بتصييره آلة لها في تحصيل

كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس

للبدن فمن هذه الجهة جاز أن يكون البدن محلا لامكان وجود

النفس وحدوثها على معنى أنه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به

فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها

اياه بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها

في نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها به لا الى وجودها من حيث

٤٦١

وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كاف لفيضان

الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب اولا

اليها وبالذات اي وجودها في نفسها فيمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها

في نفسها مباينة للشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هذا

الجنس ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون

لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها

من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد انقطاع

تدبيرها عنه لكن الموت فتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن

هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا تعلق

هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا لابد له من استعداد آخر وقد

امتنع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان

فساد النفس مع انه محال لامكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان

النفوس حادثة مع حدوث الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا لان

البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها فكل بدن يصلح

ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق

بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له قيل عليه انحصار شرط فيضان

النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون مشروطا

ايضا بان لا يصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة

قد بطل بدنها في حال كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض حينئذ نفس

اخرى عن مبدئها لانتفاء شرط الفيضان وهو محال بالبداهة اذ لا

كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فتعين القول ببقاء النفس

بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ

موقوف على حدوث النفس وما بنى عليه ما ذكره بل هو موقوف على بطلان

التناسخ كما أشير إليه فلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجوه

أخرى لا يتوقفان على حدوث النفس أحدها أن النفس المتعلقة بالبدن الثاني

لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم أن تتذكر شيئا من أحوال ذلك

البدن لأن محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم

باطل قطعا واعترض بأن التذكر إنما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن

شرطا والاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا و[illegible] منافيا [illegible]

بعد مفارقة هذا البدن وثانيها أنه لو لزم أن لا يزيد عدد الأبدان الهالكة على

عدد الأبدان الحادثة قطعا والتالي باطل بالمشاهدة فإنه قد يموت في وباء

عام في ساعة واحدة كثيرة لا يحدث مثلها إلا في أعصار طويلة وبيان الملازمة

أنه لو هلك مثلا عشرون بدنا وحدث بدن آخر مثلا فأما أن يتعلق بالبدن الحادث

احد نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى وكلتاهما
فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة
كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة
باكثر من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان واعترض
عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن آخر لازما
البتة على الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين
فلا نجوز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الكثيرين
او ما ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة فما ذكره
من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس
بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات شغل لها

هذا لانه اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم وانما قيد الحيثية لان

الشيء قد يلائم من وجه دون وجه آخر كالدواء المر اذا علم ان فيه

نجاة من الهلاك فانه ملائم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملائم

من حيث اشتماله على ما ينفر الطبيعة عنه وادراكه من حيث انه ملائم

يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر [illegible]

عند التصور والملائم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات [illegible]

من تصور ارتسم بما يمكن ان يتبين من الحق الاول بان تعقله على ما هو عليه

غير ممكن لغيره وانه واجب الوجود لذاته في جميع جهاته بري عن النقائص

منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب بعده من

العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية والجرم الكلي الا انه لمن استعماله

والكائنات العنصرية حتى تصير النفس بحيث ترتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي

هو لها في نفس الامر فتكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله لتنتقل النفس الناطقة [illegible]

وهو انما يحصل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط هي العفة

والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة وانتهت العفة الى القوة

الشهوانية والشجاعة الى القوة العصبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا

حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كمالها

ومؤثرة عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها

بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان

هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلها

الی آلة الجسدانیة فیکون تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل یتغران
یزداد تلك التعقلات قوة وکمالا لمفارقة النفس عن البدن لتخلصها
عن کدورات المادة التی کانت تصدها عن ظهور خواصها فتکون
اللذة العقلیة حاصلة بعد الموت وهی اکمل واشرف من اللذة الحیوانیة
وان مدرکات العقل اشرف من مدرکات الحس والادراکات العقلیة اقوی
من الادراکات الحسیة اما الاول فلان مدرکات الحس لیست الا کیفیات
محسوسة کالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها
ومدرکات العقل هو ذات الباری تعالی وصفاته والجواهر العقلیة والاجرام
السماویة وغیرها ومن البیّن ان لا نسبة لاحدهما فی الشرف الی الآخر
واما الثانی فلوجوه احدها ان الادراك العقلی واصل الی
کنه الشیء حتی یمیز بین ماهیة الشیء واجزائها واعراضها

تميز بين الحق والباطل وحيث الحس وحظ العقل

وفضل العقل بالحقيقة ما ثبت وتمييز الجامع للاوهام والمعارف

وبين اللازم بواسطة وبغير واسطة ولما الادراك الحسي فالحصول

الى الظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وايضا

ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات

الحسية وعدم حصول هذه اللذة الكاملة بالتعقلات

حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع

وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات

والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي تغلب عليه مرة

الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه هداية الادراك الملائم

من حيث هو ملائم للنفس الناطقة انما هو الحياة ... كمال

من الجهل المركب والجهل البسيط والخلق المذموم بالنفس

اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيات المضادة لكمال ادركت المنافي

من حيث هو منافٍ فيعرض لها الالم العقلي واما لم يتالم قبل المفارقة

لانها كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة في العلائق البدنية ولم يكن

تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية والظنون والاوهام

الكاذبة لم تتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل ربما تخيلت

اضداد الكمال كمالا وفرحت بعقائدها الباطلة واشتاقت الوصول

الى معتقداتها واذا فارقت صفت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها

واضلع بيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس

هداية النفس الكاملة بتصورات حقائق الاشياء وبالاعتقادات

البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق

الجسمانية والهيئات الردية الحاصلة بعد مفارقة البدن بالعالم

القدسي في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق اشارة الى الحاصلة

والتنبيه على ان النفس الكاملة تصل في القول السعيد عند مليك مقتدر تنال لذة الذين آمنوا

ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان لم يحصل

لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل يبقى فيها الهيآت البدنية

وميلها الى الشهوات تصير بسبب تلك الهيآت البدنية والميل

محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة الى مشتهياتها التي

الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي لم يبق له رجاء الوصول

فتتاذى بها اذى عظيما لكن ليس هذا الاذى لازما لها لانه امر عارض غير لازم

فيزول الالم الذي كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب

هو الذي لا يرجى فيه النجاة بل يتابد وما كان بسبب عارض فيزول

ولا يدوم واعترض عليه بان النفوس ذوات العقائد الباطلة الجازمة

بانها لاحقة اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك الجزم فليزول

العقائد الباطلة ايضا عنها وحينئذ تصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون

فاشعروا بنقصانها في عالم البدن قبل الموت فلا تكون مشتاقة

معذبة ولتعلم بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات

فيها على ما هي عليه واما التلذذ بمشاهدة ما التبسته ووجدان

ما ادركته على الوجه الذي ادركته فكانها كانت ذوات ادراك فقط

فصارت مع ذلك ذوات نيل وتم بذلك التذاذها واما التي

عقلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال درجت الوصول الى رتبته

فانها لا محالة تتعذب بعد الموت بما تجده فيها وتصيبه حسرته بفقدان ما رجت

الوصول اليه لا يزول النعيم عنها بهدايته النفوس الى ما لها الملقة الساذجة اذا

خطر لها ان من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول من المعلوم

ثم لم يحصل لها من هذا الكسب شوق الى الكمال

لكن ذلك الشوق كان من شانه الا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت

متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق

واذا فارقت البدن وظهر الشوق ظهورا تاما وليس معها سبب التوصل اليه

اى المبدء وتواه يعرض لها الالم العظيم بملاحظة تكرار التلهى عن الاكتساب

كالالم لامة تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة لها عن

الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية وهو الم النار الروحانية

الموقدة التى تطلع اى تعلو على الافئدة اى اوساط القلوب

هذا اى النفس الناطقة التى لم تكتسب العلم والشوق ولا

تشتاق ايضا اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات البدنية

الردية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم

لسلامتها عن الم الشوق والهيئات المضادة فكانت البلاهة

ادنى الى الخلاص من فطانة بتراء

اى ناقصة توجب تجرد الشوق قال النبي صلى الله عليه وسلم

اكثر اهل الجنة البله واما اذا لم تكن خالية عن الهيئات البدنية

واشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات فتتألم بفقدان البدن الذي

به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وتبقى في كدر الصور

متشبثة بسلاسل العلائق فتكون في غصة وعذاب اليم لكنه

غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور ونقل عن اهل التناسخ انما تبقى مجردة

عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء

من الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلائق

الجسمانية واتصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة التي بقي

شيء من كمالاتها بالقوة فانها تتردد في الابدان الانسانية وتنتقل من

بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها فحينئذ

تبقى مجردة ومطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال

نسخا وقيل ربما تنزلت من البدن الانساني الى بدن حيواني

يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان

ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام النباتية ويسمى فسخا

وتنزل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى رسخا وقد يقال

هي تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال ومن

اراد الاستقصاء في الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء

فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار وظني ان الواجب على

طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول وتوفيق

طودهما طور تدركه كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر

تمت

| خاتمة | | بسم الله الرحمن الرحيم | | الطبع |
|---|---|---|---|---|

الحمد لله الذي أطلعنا على أسرار الحكمة الخفية وأفاض لنا من مصابيح العلوم الجلية وأشهد أن لا إله إلا هو
وحده لا شريك له في التدابير العجيبة وأن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله المخصوص بالآيات البينة صلى الله عليه
وعلى آله وصحبه وعلى سائر الطوائف المهدية وبعد فلا يخفى على ذوي النهى أن هداية الحكمة للبرهان الدين المفضل بن عمر الأبهري نور الله
مرقده نسخة تقرب أن تكون من أجل المتون المؤلفة في فن الحكمة وأعظمها نفعا للأصحاب الفطنة ولذا أكب عليها العلماء
شرحا وعلما درسا وتدريسا وشرحا وتعليقا وكان من أعظم شروحها شرح الفاضل العلامة الكامل الفهامة
السيد حسين بن معين الدين **الميبذي** قد نال حظا عظيما من الاشتهار وطار به الشوق في الآفاق لما
توجهت إلى درسه وتحصيله طوائف الكرام والطلبة الأخيار وقد طبع هذا الشرح في بلاد نامية لعدة مرات لكن
لم يتم تصحيحه وتحشيته اهتماما يسهل به على الطلبة تحصيله وعلى الكملة تدريسه وقد كان المولى العلامة زبدة
العلماء أستاذ أساتذة الدهر مستراحة العصر البحر الزخار الغيث المدرار صاحب التصنيفات الفائقة
في العلوم العقلية والتأليفات الفائقة في الفنون النقلية مالك أزمة التحقيق حامل رايات التدقيق أستاذ
أستاذي مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحليم** أدخله الله دار النعيم قد حشى نسخة من هذا الشرح تحشية تامة
وكتب عليه حواشي كاملة وذلك حين قرأ عليه ابنه هذا الشرح وهو أستاذنا ومن الله أستاذنا جامع الكمالات
الإنسية حاوي الفضائل الملكية منبع العلوم كلها ماهر الفنون بأسرها الذي تشد إليه الرحال من كل حي
ويحتاج إليه كل حي لإزالة الغي مولانا الحاج أبو الحسنات **محمد عبد الحي** مد الله ظله وأدام كل
عي ولما كان جمع من الأفاضل مشتاقين إلى طبع هذا الشرح محشى كامل توجه إليه الأستاذ المعظم وأمرني
بتهذيبه وتحشيته وإعطاء تلك النسخة الشريفة التي هي كالكبريت الأحمر ليستفيد منها
كل أصغر وأكبر فتوجهت إلى التحشية بتلك الحواشي التي حشى بها أستاذ الأستاذ وزدت عليها حواشي
كثيرة يستحسنها أهل الاستعداد فجاءت بحيث تروق النواظر وتجلو البصائر وبعد ما تم الترقيم وبلغ
الأمر إلى التتميم توجه إلى الطبع الجناب المولوي السيد **خادم حسين** العظيم آبادي سلمه الله
ذو الأيادي في المطبع اليوسفي واهتم بتصحيحه نهاية الاهتمام جامع كل فضل خفي وجلي المولوي محمد معشوق علي سلمه الله العلي

وكان ذلك في شهر رجب من شهور سنة ١٣١٢ هجري هذا وانا المتعوذ من شرور البغاة الراجي عفوه به يوم بعث الحفاة محمد عين القضاة ابن السيد محمد وزير الحيدرابادي حفظهما الله عن شر الاعادي

**وهذه رموز الحواشي الرافعة للغواشي** والحواشي التي لم ينبه على اسم صاحبها واكثرها محررة فيما بين السطور ومسطورة فبعضها من جهدي وكثير منها من فيوض استاذ استاذي —

| | |
|---|---|
| كوسج وك | منه على حاشية مولانا محمد يوسف كوسج القراباغي رح |
| جيلاني | انباء عن حاشية التمساء الجيلاني رح |
| لاري | مخبر عن حاشية مولانا مصلح الدين اللاري رح |
| بعض التعليقات | اشارة الى تعليقات وجدت في كتاب للسندي المحشي بتحشية مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده |
| ٨ | كناية عن حاشية مولانا السيد هاشم رح |
| ن ونصر | رمز الى حاشية مولانا نصر الله رح |
| ع | استعار عن حاشية مولانا محمد بن حسن العلمي المسماة بغاية الهداية |
| ف وفخر | كاشف عن حاشية مولانا فخر الدين الاسترابادي رح |
| س | كناية عن حاشية مولانا اسمعيل المرادابادي رح |
| ص | تنبيه على شرح هداية الحكمة لمولانا صدر الدين الشيرازي رح |
| ش وق | منبئ عن شرح هداية الحكمة للمولوي محمد عبد الحق الخيرابادي سلمه |
| ميرك | مرموز لشرح ميرك جنگي الشارح القديم لهداية الحكمة |
| شم | ايماء الى شرح هداية الحكمة لملازاده الخرباني رح |
| غيات | مشار به الى غياث اللغات |
| منتخب وم | مشعر عن منتخب اللغات |
| مع | شاهد عن فوائد محشي هذا الكتاب محمد عين القضاة |



تمت

# اشتہار

شائقان علوم حکمیہ وطالبان فنون فلسفیہ کو مژدہ ہو کہ اکثر مطابع مین کتاب میبذی طبع ہوئی لیکن جو حاشی
مفیدہ سے معرا تھی اسپر بھی دست بدست فروخت ہوگئی چونکہ یہ کتاب مفید طلاب ہی اسواسطے راقم نے
تحشی جدید مجمع الاوصاف والحسنات مولوی محمد عین القضاۃ صاحب سے محشی بحواشی مفیدہ کرائی تا کہ
طلبہ کو وقت درس وتدریس کام آوے اور پھر دوسرے حواشی کی احتیاج باقی نرہے حق تحشی ہذا
بنام راقم محفوظ ہی لہذا خدمت مین تاجران کتب وصاحبان مطابع نزدیک و دور کے اطلاع
دیجاتی ہی اور اعلان کیا جاتا ہی کہ کوئی صاحب قصد چھاپنے یا چھپوانے کتاب ہذا کا نفرماوین
جسقدر نسخے مطلوب ہون راقم سے طلب فرماوین وما علینا الا البلاغ

کتب مفصلہ ذیل راقم کے پاس موجود ہین جنکو ضرورت ہو قیمت بھیجکر طلب فرمائین قیمت مع محصول ڈاک درج ہی

| نام کتاب وقیمت مع محصول ڈاک | | نام کتاب وقیمت مع محصول ڈاک | | کتب زیر طبع لعد طیاری قیمت تجویز ہوگی |
|---|---|---|---|---|
| میبذی —— | عہ ۱۲ ر | شرح ملا جامی مع سلطانی | عہ ۱۲ ر | شرح وقایہ مع عمدۃ الرعایہ جلد دوم تا ماہ شوال تیار خواہد شد عہ ۲ ر |
| ہدایہ تمام وکمال | عہ ۱۳ ر | نور الانوار —— | عہ ۹ ر | |
| موطا امام محمد صاحب | عہ ۷ ر | شرح سلم قاضی مبارک | عہ ۲ ر | النوادر الوصول شرح فصول اکبری |
| تخریج ہدایہ زیلعی —— | عہ ۱۲ ر | فرائض شریفی —— | ۱۴ ر | اللآلی المصنوعۃ فی الاحادیث الموضوعۃ للسیوطی |
| | | | | ذیل اللآلی للسیوطی —— |
| میرزاہد ملا جلال —— | عہ ۶ ر | بدیع المیزان —— | ۳ ر | التعقبات علی الموضوعات للسیوطی |
| شرح وقایہ مع عمدۃ الرعایہ جلد اول | عہ ۲ ر | مجموعہ میرزاہد رسالہ | عہ ۲ ر | کشف الحال فی تعداد الرجال |
| | | | | رسائل موضوعات تصنیف مولوی عبد الحی صاحب |
| رشیدیہ —— | ۲ ر | راقم | | ظفر الامانی شرح مختصر الجرجانی فی اصول حدیث تصنیف مولوی عبد الحی صاحب لکھنوی |
| میزان الاعتدال —— | عہ ۲ ر | محمد خادم حسین ساکن لکھنؤ فرنگی محل | | امام الکلام فی القراءۃ خلف الامام |
| طحاوی شرح معانی الآثار | عہ ۱۱ ر | | | از مولوی عبد الحی صاحب لکھنوی |

محبوب الانفس والآفاق تاجر جمالی و وقار صاحب طبع ذکی اعتبار آدمی فن طبع بہ خوش طبعی با ملیق مولوی محمد علی بخش خان
صاحب مالک مطبع علوی لکھنوی بہ تصحیح فخر سود ندو حسب الحکم موصوف بران قالبعن و متصرف گشته مطابق نسخه مصححه
مذکور در مطبع عالیه خود بکمال صحت و خوش اسلوبی از زیور طبع آراسته اشاعت آن ساختند لیکن جهت ازاله شک
و شبہات صحت نسخه مصححه بنا بر جناب الیه موصوف مزین از مهر خود نمودند
باید که کلامی اہل مطابع بلا اجازت خانصاحب ممدوح عزم طبع آن نسخه
نسازند و بخیال سود در خسران با خود نیاز ند فقط

لله الحمد والمنة که کتاب کامل الاکتساب موسوم بہ ناصر المعالجین بموجب تصحیح لفظ ثانی مصنف ممدوح مرتبه جامع کمال
صحت دوباره و جانفشانی وجد و جہد بی شمار تصحیح و تنقیح ماہر علوم شریف نعت فنون لطیف عالم معقول
و منقول حاوی فروع و اصول مولوی سید محمد معشوق علی سلمه الله العوی در شهر لکھنو مقام کتره محمد علیخان
در مطبع علوی باہتمام خاکسار سراپا عصیان محمد علی بخش خان ابن میر محمد خان مغفور بتاریخ بستم
شهر ذیقعده ۱۲۹۳ هجری رونق طبع یافت ۱۸۷۶ ع

الســه جلد | اشتہار | فی جلد ۱۰ ر

حق التصنیف اس کتاب ناصر المعالجین کا بموجب ہبہ نامہ مصنف ممدوح بنام عاصی محمد علی بخش خان مالک
مطبع علوی لکھنوی کی ہبہ ہو کر حسب درخواست اخلی ہی رجسٹری سرکار ما بدقرار براد قانون بستم ۱۸۶۷ ع
مندرج کی گئی لہذا التماس ہے کہ بدون اجازت اس عاصی مالک مطبع علوی کے کتاب ہذا مسمی ناصر المعالجین
چھاپی جائی بلکہ عند الضرورت جسقدر احتیاج ہو منگا لیجئے یا پیشگی قیمت طلب فرما دین فورا انشاء الله ارسال ہو گی فقط

واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب مطبع علوی میں چھپی ہے
مہر مطبع ثبت کی گئی فقط
نوشت کمترین سلامت الله عفی عنه

محبوب الانفس والآفاق تاجر جمالی و وقار صاحب طبع ذکی اعتبار آدمی فن طبع بہ خوش طبعی با ملیق مولوی محمد علی بخش خان
صاحب مالک مطبع علوی لکھنوی بہ تصحیح فخر سود ندو حسب الحکم موصوف بران قالبعن و متصرف گشته مطابق نسخه مصححه
مذکور در مطبع عالیه خود بکمال صحت و خوش اسلوبی از زیور طبع آراسته اشاعت آن ساختند لیکن جهت ازاله شک
و شبہات صحت نسخه مصححه بنا بر جناب الیه موصوف مزین از مهر خود نمودند
باید که کلامی اہل مطابع بلا اجازت خانصاحب ممدوح عزم طبع آن نسخه
نسازند و بخیال سود در خسران با خود نیاز ند فقط

لله الحمد والمنة که کتاب کامل الاکتساب موسوم بہ ناصر المعالجین بموجب تصحیح لفظ ثانی مصنف ممدوح مرتبه جامع کمال
صحت دوباره و جانفشانی وجد و جہد بی شمار تصحیح و تنقیح ماہر علوم شریف نعت فنون لطیف عالم معقول
و منقول حاوی فروع و اصول مولوی سید محمد معشوق علی سلمه الله العوی در شهر لکھنو مقام کتره محمد علیخان
در مطبع علوی باہتمام خاکسار سراپا عصیان محمد علی بخش خان ابن میر محمد خان مغفور بتاریخ بستم
شهر ذیقعده ۱۲۹۳ هجری رونق طبع یافت ۱۸۷۶ ع

الســه جلد | اشتہار | فی جلد ۱۰ ر

حق التصنیف اس کتاب ناصر المعالجین کا بموجب ہبہ نامہ مصنف ممدوح بنام عاصی محمد علی بخش خان مالک
مطبع علوی لکھنوی کی ہبہ ہو کر حسب درخواست اخلی ہی رجسٹری سرکار ما بدقرار براد قانون بستم ۱۸۶۷ ع
مندرج کی گئی لہذا التماس ہے کہ بدون اجازت اس عاصی مالک مطبع علوی کے کتاب ہذا مسمی ناصر المعالجین
چھاپی جائی بلکہ عند الضرورت جسقدر احتیاج ہو منگا لیجئے یا پیشگی قیمت طلب فرما دین فورا انشاء الله ارسال ہو گی فقط

واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب مطبع علوی میں چھپی ہے
مہر مطبع ثبت کی گئی فقط

# اشتہار

شائقان علوم حکمیہ پر ظاہر باد فنون فلسفیہ کو مژدہ ہو کہ اکثر مطابع مین کتاب میبذی
طبع ہوی لیکن حواشی مفیدہ سے معرا تھی اسپر بھی دست بدست فروخت ہو گئی پس چونکہ
یہ کتاب مفید طلاب ہے اسواسطے راقم نے مجمع الاوصاف والحسنات مولوی
محمد علیم القضاۃ صاحب سے محشی بحواشی مفیدہ مع حل مطالب کرائی تا کہ
طلبہ کو وقت درس و تدریس کام آوے اور پھر دوسرے حواشی کی احتیاج باقی نہ رہے
حق تحشی بنام راقم محفوظ ہے لہذا خدمت مین تاجران کتب و صاحبان مطابع
کے اطلاع دیجاتی ہے اور اعلان کیا جاتا ہے کہ کوئی صاحب قصد چھاپنے یا چھپوانے
کتاب ہذا کا نفرماوین جسقدر نسخے مطلوب ہون راقم سے طلب فرماوین وما علینا الا البلاغ فقط

راقم
محمد خادم حسین ساکن لکھنؤ فرنگی محل

کتب مفصلہ ذیل راقم کے پاس موجود ہین جنکو ضرورت ہو قیمت بھیجکر طلب فرماوین
قیمت مع محصول ڈاک درج ہی

| | | | |
|---|---|---|---|
| ہدایہ تمام کمال [illegible] | میرزاہد ملا جلال [illegible] | شرح ملا جامی مستعملہ [illegible] | شرح سلم قاضی مبارک [illegible] |
| موطا امام محمد [illegible] | شرح وقایہ جلد اول [illegible] | نور الانوار [illegible] | فرائض شریفی [illegible] |
| شرح قصائد البری [illegible] | رشیدیہ [illegible] | ناصر المعابین [illegible] | بدیع المیزان [illegible] |
| تصحیح ہدایہ زیلعی [illegible] | میزان الاستدلال [illegible] | شرح وقایہ جلد دوم [illegible] | مجموعہ منیر باد رسالہ [illegible] |